# محضر الجلسة رقم 547

**التاريخ**: الثلاثاء 5 جمادى الأولى 1428 (22 مايو 2007)

**الرئاسة**: المستشار السيد محمد فضيلي الخليفة الأول لرئيس المجلس.

**التوقيت**: ثلاث ساعات وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الخامسة والأربعين بعد الزوال.

**جدول الأعمال**: الأسئلة الشفوية.

**********

**المستشار السيد محمد فضيلي رئيس الجلسة:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

بسم الله، افتتح هذه الجلسة.

حضرات السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

عملا بأحكام الدستور وخصوصا الفصل 56 منه، ووفقا لمقتضيات القانون الداخلي للمجلس يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين المحترمين، وأجوبة الحكومة عليها، وقبل ذلك أرزئت الأسرة الحقوقية والجمعوية بالمغرب في فقدان أحد الوطنيين المخلصين الذي خصص عمره للدفاع عن الحق والعدل وإشاعة ثقافة حقوق الإنسان المشمول برحمة الله الفقيد الأستاذ إدريس بنزكري تغمده الله برحمته، وبهذه المناسبة الأليمة أرجو من المجلس أن نقف جميعا لقراءة الفاتحة ترحما على الفقيد.

بسم الله الرحمان الرحيم :

"الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين إياك نعبد وإياك نستعين اهدينا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين".آمين. سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين.

حضرات السادة،

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، وأحيط المجلس الموقر علما أننا سنكون على موعد مباشرة بعد انتهاء جلسة الأسئلة مع جلسة عمومية، تخصص للدراسة والتصويت على مشروع القانونين التاليين:

1- مشروع قانون رقم 06-47 يتعلق بجبايات الجماعات المحلية.

2- المشروع الثاني رقم 05-08 يقضي بنسخ وتعويض الباب الثامن بالقسم الخامس من قانون المسطرة المدنية.

الكلمة الآن للسيد الأمين لإخبار المجلس على ما جد من مراسلات.

فليتفضل السيد الأمين مشكورا.

**المستشار السيد أحمد حاجي أمين المجلس:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

توصل المجلس المستشارين بجدول أعمال مجلس المستشارين لجلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 5 جمادى الأول 1428 موافق 22 ماي2007، دورة أبريل 2007، السؤال الموجه إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري حول المشاكل البيئية الذي تسببه استعمال بعض الأدوية الممنوعة دوليا، للمستشارين المحترمين السادة:

أحمد النماوي، حسن أوتغليست، إبراهيم فضلي، أحمد الجوهري، عبد القادر أقوضاض، إبراهيم أبو زيد، عبد الرحيم الشرقاوي، حميد البخاري؛ وبسؤال الآني الموجه أيضا إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري، اتفاقية الصيد البحري مع الإتحاد الأوروبي للمستشارين المحترمين السادة: إدريس مرون، محمد فضيلي، لحسن القيشوحي، أحمد السنتيسي، عبد الحميد البوجادي، عياد الطيبي، عمر أدخيل، إدريس حسني، لحسن عباد، عبد الفتاح عمارة.

كذلك السيد الرئيس، الأسئلة الشفوية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين ابتداءا من 15 ماي 2007 إلى غاية الثلاثاء 22 منه:

- عدد الأسئلة الشفهية: 23 سؤالا.
- عدد الأسئلة الكتابية: 8 أسئلة.

كذلك توصل رئيس مجلس المستشارين من الفريق الاستقلالي موضوع طلب تأجيل سؤال هو بهذا:

وبعد، يشرفني أن أطلب منكم التفضل بتأجيل السؤال المتعلق بإحداث العلامة الخاصة بالصناعة التقليدية، الموجه إلى السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، للمستشارين السادة: بنجيد الأمين، أحمد عمر حداد، حمة أهل بابا، أحمد القادري، ناجي فخاري، إلى الجلسة المقبلة.

وتفضلوا عبارات التقدير والاحترام.

رئيس الفريق عبد الحق التازي.

كذلك توصل المجلس المستشارين من السيد محمد جاسم الصقر، رئيس البرلمان العربي الانتقالي، بيانا يدين الإعلان الإسرائيلي عن بناء 20.000 وحدة سكنية في القدس، نص الرسالة:

"أدان محمد جاسم الصقر، رئيس البرلمان العربي، إعلان إسرائيل عن بناء 20.000 وحدة سكنية في القدس، وأوضح الصقر في بيان له اليوم، أنه في الوقت الذي طرحت فيه القمة العربية مبادرة السلام العربي القائم على الانسحاب الإسرائيلي الكامل من كافة الأراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس الشريف، مقابل الاعتراف الكامل بإسرائيل، يأتي الإعلان الإسرائيلي في محاولة منه لإجهاض التحركات العربية الجادة والمخلصة التي يبذلها السيد عمرو موسى، الأمين العام لجامعة الدول العربية، ولجنة المتابعة لمبادرة السلام العربي والتي تهدف إلى توفير الدعم والتأييد الدولي لها وبما يحقق السلام والأمن والاستقرار في المنطقة".

وقال الصقر، إن الإجراءات الإسرائيلية الجارية الآن في الأراضي العربية المحتلة إضافة إلى استمرارها في بناء الجدار العازل تتنافى مع اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 ومع قواعد القانون الدولي الإنساني، وتؤكد عدم جدية الحكومة الإسرائيلية في التوصل إلى سلام دائم وعادل في منطقة الشرق الأوسط.

وأهاب رئيس البرلمان العربي بالأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن والولايات المتحدة والمجلس الدولي لحقوق الإنسان والبرلمانات الدولية والإقليمية والوطنية، إلى التصدي بجدية وحزم للإجراءات الإسرائيلية التي تزيد الموقف تعقيدا وتدخل عمليات السلام في نفق مظلم وتدافع بالمنطقة إلى المزيد من العنف والتوتر. شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا لكم، في إطار المادة 128 من القانون الداخلي أعطي الكلمة... نقطة نظام الأستاذ شكيل تفضلوا.

**السيد المستشار عابد شكيل:**

شكرا السيد الرئيس.

لم يدرج السؤال الآني المتعلق بالإسراع في التعويض للفلاحين المنخرطين في التأمين الفلاحي، السؤال لم يدرج؟ وكاين في الأسئلة وكاين في جدول الأعمال.

**السيد رئيس الجلسة:**

كما تعلمون السيد المستشار المحترم، الأسئلة الآنية مرتبطة بموافقة الحكومة عن الأجوبة عنها. نحن نبرمج والحكومة دستوريا وقانونيا هي التي لها الحق في أن تقبل أولا تقبل إدراج الأسئلة الآنية. طبقا للقانون الداخلي للمجلس، ونتمنى أن يدرج في أقرب جلسة مقبلة إن شاء الله، نتمنى أن يدرج إن شاء الله في الجلسة المقبلة، نحن نشتغل على برنامج مصادق عليه من طرف المكتب وندوة الرؤساء، فلا يمكن أن نضيف أو ننقص.

**السيد المستشار عابد شكيل:**

لا أطلب منك السيد الرئيس باش تنقص أو تزيد هذا موجود وكاين في جدول أعمالنا وكاين في الجدول ها هو، هو الثالث، ها هو السيد الرئيس راه أمامك.

**السيد رئيس الجلسة:**

هل هو مبرمج في الأسئلة الآنية، علاش كتساءل؟

**السيد المستشار عابد شكيل:**

هو كاين ولكن السيد المستشار لم يذكره.

**السيد رئيس الجلسة:**

هو موجود في البرمجة، هو موجود، الإسراع بتعويض الفلاحين المنخرطين، إذن فينا هو المشكل؟ مكاينش المشكل، على كل حال، معرفتش أنا الموضوع ديال هاذ السؤال. الكلمة في إطار المادة 128 من القانون الداخلي للمجلس،تفضلوا في إطار نقطة نظام.

**السيد المستشار محمد العربي القباج:**

شكرا السيد الرئيس.

تتبعت عرض الأخ الأمين وكنت أنتظر واحد الإشارة ديال الإحاطة اللي تقدمت بها الأسبوع اللي فات فيما يخص وضعية مكتب المجلس، وتأسفت لكون لما طلعت على النشرة الداخلية وقارنتها مع النشرة ديال الأسبوع الماضي، تساءلت أين نحن؟

السيد الرئيس،

أين نحن؟، لأن في النشرة ديال الأسبوع الماضي تم الإشارة أنه نقطة ديال الوضعية ديال الشغيلة في البرلمان سوف تناقش في اجتماع البارحة.

السيد الرئيس، أعتقد أن الوضع كيطلب واحد التساؤل.

السيد الرئيس، أنا كممثل ديال الشغيلة، لن أسكت ولن أتنازل عن حق الشغيلة، لأن لما يجتمع المكتب ويقرر إدراج نقطة متعلقة بالموظفين ماشي غير ديال البرلمان ويقرر أن يدرجها في الاجتماع القادم ولم تدرج ولم تناقش.

السيد الرئيس،

نتساءل وأنت تضع واحد سؤال كيف يسير البرلمان؟ هذا سؤال خاصنا نطرحه، جميعا خاصنا نناقشوه السيد الرئيس كيف يسير البرلمان؟ بأي طريقة؟ بأي قانون؟ واش تيتسير بالمزاج؟ ولهذا السيد الرئيس، هذه نقطة نظام طرحتها لأنه لم تؤخذ الإحاطة اللي وضعتها في الأسبوع الماضي بعين الاعتبار. ولهذا تنوضع المكتب أمام مسؤوليته باش يعطينا أول واحد محضر يكون يطمئننا. أي واحد قرأ محضر ديال هاذ الاجتماع المكتب الماضي، ما عرفش هل كان الاجتماع أو لم يكن الاجتماع؟ كاين قرارات، كاين نقاش، حنا كمستشارين، لابد خصنا نطلعو على عمل المكتب، خصنا ملي هاذ النشرة تقول أش نقشات آش ناقش المكتب، علاش ذاكر، وتجينا غير النشرة أن المكتب اجتمع، علاش اجتمع؟

لهذا السيد الرئيس، هذه نقطة نظام لابد، أين نحن؟ فاين غاديين؟ شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا، الكلمة للأستاذ التويزي في إطار نقطة نظام.

**السيد المستشار أحمد تويزي:**

شكرا السيد الرئيس.

هذه نقطة نظام في الواقع، ذكر المكتب ونحن كمعارضة داخل المكتب أود أن يعرف الرأي العام والسادة البرلمانيين والسادة المستشارين على أن المعارضة داخل المكتب طرحت هذه الإشكالية في ثلاث اجتماعات بكل وضوح، فيما يخص التسيير، فيما يخص التوظيفات، فيما يخص الترقيات، فيما يخص جميع المسائل، وعدد كبير من أعضاء المكتب وضعوا هذه الإشكالية اللي هي إشكالية خطيرة، متفق معك السيد المستشار أنها إشكالية خطيرة كعضو، كمحاسب داخل البرلمان متفق معك على أن لابد أن نقف وقفة خاصة للنظر في كيفية تسيير هذا المجلس، وأتمنى من جميع الفرق السياسية داخل هذا المجلس أن تقف عن هذه الإشكالية اللي هي إشكالية خطيرة وخطيرة جدا، أنا متضامن مع الأغلبية في هذا الموضوع. شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

لابد من توضيح في هذا المجال، والتوضيح الأول أن جميع الفرق ممثلة في المكتب، التوضيح الثاني أن المكتب مستعد لدراسة جميع ما يمكن أن يطرح عليه من قضايا مختلفة ويعمل طبقا للقانون الداخلي للمجلس وطبقا للدستور، فأنا سأبلغ المكتب لنحاول أن ندرج هذه النقطة في الجدول الأعمال المقبل، وستبلغون بواسطة النشرة الداخلية بما آل إليه الموضوع.

إذن أعطي الكلمة في إطار المادة 128 من القانون الداخلي للمجلس للسيد رئيس فريق الإتحاد الدستوري، فليتفضل مشكورا.

**السيد المستشار إدريس الراضي:**

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الزميلة والزملاء الأعزاء،

السيد الرئيس،

لقد سبق لنا أن نبهنا الحكومة إلى غياب وزرائها الميداني في كثير من الأقاليم والعمالات وأشرنا إلى أن هناك وزراء لم تطأ قدمهم بعض المناطق والجهات منذ توليهم منصب التويزاريت وعبرنا عند تعقيبنا خلال سؤال شفوي داخل هذه القبة، أننا لم نعد في حاجة إلى

زياراتهم. إلا أننا نستغرب الآن وبشدة إقبال السادة الوزراء على تكثيف الزيارات للأقاليم والجهات لأسباب غير موضوعية أحيانا.

فالوزير الذي لم يسبق، أقول الوزير اللي ما عمرو سبق زار شي إقليم، أصبح الآن يقوم بزيارات متتالية ومتكررة لأي سبب من الأسباب، ونحن إذ نثير انتباه المجلس الموقر لهذا الأمر ليس حرمانا لحق الوزراء ومنعهم من الاشتغال، ولكن لأن اقتراب موعد الانتخابات، وجل أعضاء الحكومة مرشحين، وكاين اللي مرشحون مفترضون على ما أظن، تيجعل هاذ الشي هذا، مثل هذه الزيارات المكثفة في هذه الظرفية بالذات، تثير التساؤلات حول نوايا الحكومة التي تغلب المنطق الإنتخابوي والتي لا تدخر جهدا لتلميع صورتها والترويج الانتخابي باستعمال النفوذ والإمكانيات العمومية، المادية منها والبشرية.

وهو ما نعتبره في المعارضة حملة انتخابية قبل أوانها واستغلالا سافرا للنفوذ ومساسا صريحا بمبدأ تكافؤ الفرص بين الأحزاب في الأغلبية والمعارضة وبين المواطنين المغاربة المؤهلون للترشح. وهو الشيء السيد الرئيس الذي يمس بالتنافسية السياسية ومبادئ الديمقراطية وبناء دولة الحق والقانون.

ونذكر أيضا خلال سنة 97 وبعد استفتاء دستور 96، وبضغط من المعارضة آنذاك، تم تشكيل حكومة تيقنوقراطية محايدة قبل موعد الانتخابات بستة أشهر لتدبير الانتخابات.

والآن نترك لكم حرية التعليق، لكن ننبهكم أن الشعب المغربي واعي كل الوعي، هو الذي سيمكنه من تقييم حصيلة هذه الحكومة. وشكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا لكم، في نفس الإطار أعطي الكلمة للسيد رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية. فليتفضل.

**السيد المستشار محمد العيدي:**

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السادة الوزراء،

الأخت والإخوة المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس،

إننا لا ننكر المجهودات المبذولة من قبل الحكومة في المجال الطاقي المتجلي في تعميم الكهرباء في أنحاء المملكة، وعلى وجه الخصوص بالعالم القروي. إن الغاية التي هدف إليها الفريق الاستقلالي من وراء هذه الإحاطة هي لفت انتباه الحكومة ومن خلالها الوزارة الوصية عن القطاع إلى الأضرار والأخطار التي يمكن أن تنجم عن التيار الكهربائي القوي la haute tension المار عبر المدن، حيث يشكل تهديدا مستمرا للساكنة وأسوق هنا على سبيل المثال لا الحصر مدينة فاس وعلى وجه التحديد مقاطعة جنان الورد الذي يشكل هذا التيار تهديدا حقيقيا للساكنة، لأن الساكنة الآن ولات عبر النافذة كيمكن لو يشوف الأسلاك ديال المارة عبر المدن.

كذلك هناك الأعمدة القديمة المتخلى عنها، لذا نرجو من الوزارة الوصية التدخل العاجل تفاديا للمحظور. شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا للسيد المستشار المحترم. الكلمة في نفس الإطار أي إحاطة المجلس علما بقضية طارئة. الكلمة لفريق الإتحاد الاشتراكي، فليتفضل مشكورا.

**السيد المستشار عبد الحميد فاتحي:**

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

أختي، إخواني المستشارين،

نود من خلال الإحاطة علما التي نتقدم بها للمجلس الموقر، إخبار المجلس ومن خلاله الرأي العام الوطني بالمسلسل الذي دخلته الفيدرالية الديمقراطية للشغل بالتنسيق مع إخواننا في الإتحاد العام للشغالين بالمغرب، لمواجهة استمرار مسلسل الانتهاكات الجسيمة للحريات النقابية ببلادنا.

فكما تعلمون، سبق لمجلسكم الموقر أن استمع لإحاطة علما من طرف إخواننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، ورغم طرقنا لكل الأبواب على مختلف المستويات الحكومية، نجد أنفسنا مضطرين لمواجهة هاذ الواقع وهاذ الوضع بكل الوسائل النضالية المشروعة.

تعلمون أن بعض المؤسسات العمومية، وعلى سبيل المثال لا على سبيل الحصر، أذكر خاصة بنك المغرب، المكتب الوطني للكهرباء، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، اتصالات المغرب، مؤسسات عمومية أو شبه عمومية، تستمر رغم علم الحكومة في شخص السيد الوزير الأول وشخص السيد وزير التشغيل، بكل القضايا المطروحة،

بكل المشاكل المطروحة والتي تمس في الصميم الحريات النقابية، من توقيف، من طرد، من تنقيل، من عقوبات.

لذلك فنستغرب كفيدرالية الديمقراطية للشغل، هذا الواقع الذي كنا نعتقد أنه انتهى واقع التسيب والتصلب داخل المؤسسات العمومية، لكن للأسف الشديد هذه المؤسسات العمومية التي تقيس وتفصل أجور مديريها حسب هواها، توظف حسب هواها، تصرف الأموال حسب هواها، الآن تزيد في ضرب الحريات النقابية حسب هواها، كذلك في القطاع الخاص للأسف الشديد في بعض المقاولات الكبرى بمجرد ما أن يتناهى إلى علم المسؤولين أن مكتب نقابي تشكل، يتم طرده مباشرة.

لذلك فنعتقد أن هذه الإدارات اللي هي المؤسسات العمومية والتي يقولوا مسؤولوها أنهم لا سلطة للحكومة عليهم، وأنهم معينون بظهير وليس لهم أن يعطوا الحساب إلا لشخص جلالة الملك، فهذا شيء خطير وخطير، لذلك فمن هنا تأتي مشروعية المطالبة بالإصلاح السياسي والدستوري لإدخال هذه المؤسسات إلى دائرة القانون. وفي هذا الإطار، نحن وإخواننا في الإتحاد العام للشغالين بالمغرب على موعد يوم السبت 26 ماي 2007، مع يوم وطني احتجاجي في ساحة باب الأحد على استمرار هذه الانتهاكات الصارخة للحريات النقابية. وشكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا لكم، ننتقل الآن إلى معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال وعددها إحدى وعشرون سؤالا. سبعة منها آنية موجهة إلى كل من قطاعات الفلاحة، التربية الوطنية، الإسكان، وأربعة عشرة سؤالا عاديا تهم قطاعات الفلاحة، التربية الوطنية، الإسكان، المالية، الصناعة والتجارة.

الأسئلة الآنية الموجهة إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري حول التدابير المتخذة لحماية ودعم زيت الزيتون ببلادنا، للمستشارين المحترمين السادة: محمد عبو، المعطي بنقدور، حميد العكرود، عبد الله الغوتي، أحمد حاجي، علال عزيوني.

الكلمة لأحد المستشارين لبسط السؤال.

فليتفضل مشكورا، الكلام للحاج عبو.

**السيد المستشار محمد عبو:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

السيد الرئيس، أولا نتقدم بالتشكرات ديالي للحكومة لأنه في الأسبوع الماضي عملت إحاطة حول هذا السؤال، وكنتوجه إلى الحكومة بالتشكرات ديالي للاستجابة لهاذ السؤال الآني.

السيد الرئيس، لا يخفى عليكم المنتوج أو منشآت زيت الزيتون، زيت الزيتون أولا صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله في 2005، دار انطلاقة في مدينة مكناس أو ولاية مكناس باش شجع غرس الزيتون في المملكة.

السيد الرئيس، فعلا أرباب المعامل العصرية قاموا بواحد المجهود كبير باش دخلوا واحد عدد ديال الآلات الحديثة باش يكون منتوج ديالنا يكون عندنا فيه المنافسة للسوق الخارجي، وبعد ذلك فهمنا على أنه أخيرا كنشوفو الحكومة أو اللي مختصين في هاذ القطاع، رخصوا واحد العدد من الزيوت دخلت من برا، دخلوها من برا للمغرب، دخلوا من تونس، 4 باخرات ديال الزيت البلدية، دخلوهم من تركيا، دخلوهم من تونس، كذلك 15 الكونتونير ديال الزيت هي معنى 300 طن.

وبكل صراحة الفلاحة السيد الوزير، السيد الرئيس، راهم مدمرين وأرباب المعامل، الصناع العصريين، راه متذمرين، لأن منتوج العام الماضي مازال ادخار ديالو عند أرباب المعامل، مخرجوش السطوك ديالهم، أمام أحنا هاذ الحالة، أحنا الحمد لله ربي رحمنا بالأمطار، وربما الزيتون هذا العام يجي جيد، كيشوفو الفلاحة ما عندهم شي فاين يبيعوا منتوجهم ديالهم علاش؟ لأنه وربما اسمحوا لي الناس ديالنا المسؤولين ما عرفت كاع الحكومة ككل ولا الوزارة المختصة، داروا اتفاقية مع تونس، التبادل الحر، وهذا غلط كبير، لأن الحكومة ايلا تجيب التبادل الحر، خصنا تدير استشارة مع المهنيين ومع الفلاحة، هاذي تضر بنا وهاذي متضرش بنا، حلو باب على مصراع ديالو، السيد الرئيس، مع تونس، وأصبحت تونس دابا من هنا للقدام، لأن

عاد تطبقت في الشهر لي داز الاتفاقية، سيادي ربما في أكادير هذه واحد عامين ولكن طبقوها في شهر 4 في شهر الماضي.

السيد الرئيس، قلت أحنا ما نصبحو دابا أمام الأمر الواقع، تونس عندهم الإنتاج كبير واستهلاك عندهم ضعيف، غادي يصبح دابا التجار ديال تونس غادي يبداوا يجيبوا الشانتيو وغيبداوا يعرضوهم على الفلاحة هنا، وعلى الباتيسري. إذن أحنا فلاحة ديالنا غادي نوقع لهم ضحية، إذن حتى دابا المعامل اللي زينوا مصانع ديالهم واشراوا الآلات، دابا راهم بصدد كيبيعو ديك الآلات اللي شراو كيخليو فيهم 50 ديال الخطية ويبيعهم، لأنه ما بقاش عندهم الأمل.

كذلك التجار ديالنا سامحهم الله، تجار ديالنا المغرب خصو غير 25 فرنك، ما عندهومش الروح وطنية، يربح 25 فرنك يسمح في الفلاح، وعلى الفلاحة هما البترول ديالنا، إيلا مشاوا الفلاحة، مشينا أحنا وتجار ديال المصانع، ديال أرباب المطاحن العصرية ما يكونوا ناشطين ويكونوا فرحانين حتى كيشريوا الزيتون بواحد الثمن باهض، لأن باش الفلاح يزيد يعطي أكثر.

السيد الرئيس، هذه واحد الكارثة لحقت بالفلاحين لا تحمد عقباها، وكذلك المصنعين وربما هاذ الشي غادي ينعقب منو شي حاجة ما غاديش يكون أكثر هاذشي منقول، وشكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة الآن للسيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري للإجابة على السؤال، فليتفضل السيد الوزير مشكورا.

**السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري:**

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارون المحترمون،

بدايةً، أريد أن أؤكد أن الحكومة تولي قطاع الزيتون اهتماما بالغا ومنذ أمد، بحيث أنه قد وضع منذ 1999 مخططا للتكثير من الزيتون وعصرنته، وأذكر من بين الإجراءات المتخذة، وهي دعم الأغراس ومنح الاستثمار التي تعطى للمستثمرين، ودعم وحدات التحويل، وتكثير كذلك التأطير وإرساء الإطار القانوني، ومنذ سنتين كما تلاحظون ذلك، فهناك تسريع لهاذ المخطط بحيث أن مثلا عدد الأغراس ارتفع من 400.000 شتلة إلى ما يفوق مليونين ونصف شتلة.

ويتبين من خلال الحصيلة الأولى للمرحلة الأولى أن هذا المخطط فعلا بدأ يعطي أكله بحيث أنه ارتفعت المساحة من 500.000 هكتار إلى 620.000 هكتار، هناك زيادة في الإنتاج الذي انتقل من 48.000 طن في معدل زيت الزيتون إلى 62.000 طن، وكذلك الشأن بالنسبة للزيتون المصبر، هناك كذلك إنعاش للصادرات التي ارتفعت خلال هذه الفترة إلى حدود معدل 8000 طن سنويا، بعد أن كانت أقل من 5000 طن.

وعلى صعيد المبادلة التجارية، يستفيد القطاع كذلك من حماية جمركية بصفة مجملة وعامة واتحدث فيما بعد عن الاتفاقية، على كل واردات زيت الزيتون بمختلف أنواعها تصل إلى 49 %علاوة على الضريبة على القيمة المضافة التي تصل إلى20 %.

فعلا دخل بلادنا في عدة اتفاقيات مع عدد من الدول وخصوصا ما يسمى بالاتفاقية الرباعية مع كل من مصر والأردن وتونس، الذي نعتبر أن هذه البلدان ومحيطها في مستوى كذلك ما يقوم به الفلاح المغربي ويمكنه بطبيعة الحال أن يكون له تنافسي، لكن ما هو أهم وهو أريد أن أعطي بعض الأرقام فيما يتعلق باستيرادات زيت الزيتون من تونس، بحيث أنه إلى غاية شهر، بداية أبريل، أي دخول الاتفاقية حيز التطبيق، فوردت من تونس على المغرب 3000 طن من زيت الزيتون ما بين 12 يناير و23، كلها مستوردة من منتجين عصريين وكبار بأثمنة تتراوح ما بين 23 درهم و25 درهم خارج الضرائب الجمركية، خارج الضريبة على القيمة المضافة، خارج كذلك المصاريف الخاصة بالتنقل والمصاريف الأخرى.

ومنذ شهر أبريل إلى يومنا هذا لم نلاحظ استيراد، لكن ولا شك أن سيكون استيراد كذلك، فأريد أن أقول أن إذا أضفنا هذه الأثمنة ولنا كذلك مقاييس مع معلومات من تونس على التكلفة للإنتاج في تونس، فهي في نفس المستوى التي توجد عليه التكلفة بالنسبة للمغرب، فأريد أن أقول أن هذه الاتفاقية بعجالة، إذا ما تبين أن هناك ضررا ففيها إجراءات يمكن أن يستعملها المغرب في أي وقت وأن يوقف الاستيراد. لحد الآن لم يكن هناك ضرر لأن 3000 طن لا نعتقد بالنسبة ل68.000 طن، لا نعتقد أن فيها ضرر. وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا. الكلمة في إطار التعقيب للحاج محمد عبو.

**السيد المستشار محمد عبو:**

هاذ الشي اللي قال السيد الوزير تشجيع الغرس، هاذ التشجيع كيكفيه الحمد لله، ولكن خاص السي الوزير السؤال ديالي واضح، هذا الزيت دابا آش غادي نديرو بها هاذي؟ أش غندير بها؟ أنا كنهضر معكم، أنا مهني وفلاح. هاذ الزيت آش غنديرو بها فهاذ الساعة الراهنة؟ كذلك السيد الوزير وربما الأرقام جابوهالو خاطئة ماشي 3000 طن، 4 الباخرات، يكون تقريبا واحد 6000 طن فأزيد، وإذا أردتم أن تكونوا لجنة من هذا المجلس المحترم وتشوفوا الحقيقة ماشي 3000 طن، وهاذ الأثمنة اللي قال 23 درهم أنا متفق معه، ولكن فين هم هؤلاء المصنعين اللي فكوا الفلاح وتعافوا؟ زيد عليهم 30 درهم فاين ماشي يسيبوها وياللي ماشي نزيدها عاود نشريو.

دبا السيد الرئيس، حقيقة ... تشجيع غرس أشجار الزيتون أن الإقليم اللي كان نزل تقريبا 5000 شجرة تغرس في العام، ولكن دابا كيحاولوا باش ذيك الزيتون يقلعوه، باش كيتحاولو باش الزيتون إن شاء الله بحول الله عما قريب، هذا الشي اللي كنسمعه كيروج غادي يهزوه في الكاميوات، غادي يرميوه في الطرق، هذا الشي ماخاف على أحد، خص دابا الجمعيات ينوضو يتحركوا، علاش أحنا مني كيمشي الحوامض ديالنا أو كيمشي منتوج ديالنا في اسبانيا يتلقاوه ويهرسوا الكاميوات؟ علاش حتى هذا عنده مواقف؟ حتى المغاربة عندهم مواقف، ما خص شاي شي واحد يدخل لهم واحد المادة اللي تجلي لهم ديالهم، كيفما بغى يكون الحال، احنا ما نقول شاي دابا اللي جينا نهضرو ونقولو ديرو شي حاجة باش يقول واه، الإرهاب.

أحنا وطنيين ما نبغيوش الإرهاب في هذه البلاد، واللي بغى الإرهاب أحنا له بالمرصاد، ولكن الناس راه كيدافع على حقهم، رجل عنده 10 شجرات إيلا كان كيعيش بهم في العام، السيد الرئيس، كيديرهم منتوج الزيتون ودابا الحكومة راضي الله عنها راضية دخلت زيتون من تونس وكيديروا اتفاقية بلا ما يستشروا، لأن عندو غرض يدوز واحد 4 سنين أو 5 سنين كوزير ومايرد على كل الشي. وشكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب، فليتفضل.

**السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري:**

شكرا السيد الرئيس.

أعتقد أنه لا يجب أن ننفعل في هذه الأمور، المغرب اختار أن ينفتح في اقتصاده وتجارته وأن يدافع على منتوجاته وعندما نتحدث عن التشجيعات للزيتون مثل التشجيعات لأشياء أخرى، هذا لا يعني أننا سنطالب من التصدير وتعلمون كم صدرنا في السنة الماضية عندما كان الطلب قويا، وفي نفس الوقت أن نقول التصدير نعم، الاستيراد لا لنغلق الأبواب، أقولها صراحة الأثمنة اليوم تنعرفوها جميعا ما بين 25 و30 درهم ديال زيت ديالنا هذا زيت ديال تونس بهاذ الأرقام ومدققة.

الباخرة الأولى 07/01/12، الباخرة الثانية 07/02/08 ، الباخرة الثالثة 07/22 إلى آخره، هذا كله بأثمنة تصل إلى 40 درهم و45 إلا أضفنا عليها الضرائب كلها، لماذا؟ لأن اللي كيجي من تم من تونس والمغاربة ما هم شي حماق، ماغادي شي يخليوا الزيت اللي هي ديالهم ويجيبوا هاذيك، تتجي الزيت l'extra vierge، أو تتجي لبعض الخليط، فلهذا أعتقد أن ليس هناك ضرر، وأقولها وأنا مستعد تكون لجنة مشتركة إذا تبين أن هناك ضرر، بحال لعملناها مع الروز، اللي عملناها مع الحليب، أحنا مستعدين نوقفو الاستيراد رغم الاتفاقية الموجودة، لأن هذا كذلك موجود في الاتفاقية. وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا للسيد الوزير.

السؤالان الآنيان الموواليان موجهان أيضا إلي قطاع الفلاحة والصيد البحري، يتعلقان بموضوع اتفاقية الصيد البحري مع الإتحاد الأوربي. نظرا لوحدة موضوع السؤالين نرجو أن يدمجا بالاستماع إلى العرضين من طرف طارحي السؤال وسيتولى السيد الوزير الإجابة عنهما دفعة واحدة.

السؤال الأول موجه إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري حول اتفاقية الصيد البحري مع الإتحاد الأوروبي للمستشارين المحترمين السادة: محمد طلحة، خيري بلخير، الحبيب العلج، الحاج المعطي بنقدور، العلمي التازي، أحمد حاجي، إبراهيم الحب، لحسن بيجديكن، يوسف بنجلون، عمر بنونة. الكلمة لأحد واضعي السؤال فليتفضل مشكورا. الأستاذ محمد طلحة

**السيد المستشار محمد طلحة:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة المستشارة،

إخواني المستشارين،

إن توقيع اتفاقية الصيد البحري مع الإتحاد الأوروبي التي تسمح 119 باخرة بالإصطياد في المياه المغربية بحصة محدودة سنوية في 60.000 طن سنويا من السمك الصغير، مقابل تعويضات تقدر ب144 مليون أورو لمدة أربع سنوات، أي 36 مليون أورو سنويا.

هذا المبلغ الذي سيخصص جزء من 14 مليون أورو لدعم القطاعات المرتبطة بالصيد التقليدي والصيد في أعماق البحار، هذه المقاربة التي يتبناها الإتحاد الأوربي وتترجم سياسة المجموعة الأوروبية في إطار توسيع التعاون مع شركائه في الصيد البحري وتقوية العلاقات، هذا بالإضافة إلى عصرنة وإعادة هيكلة الأسطول الساحلي المغربي ودعم البحث العلمي والتكوين والتنظيم وتنظيم حركات الصيد، زيادة على ذلك، تأهيل كافة ميكانيزمات استقبال وشحن وتخزين مواد الصيد البحري، الشيء الذي سيذر على بلادنا مداخيل لا يستهان بها، إضافة إلى ذلك، القيمة المضافة المجسدة في دعم التبادل التجاري بين الطرفين، وتبادل الخبرات العلمية والتقنية والتجارية مع جميع الدول المعنية في هذه الاتفاقية.

لذا نسألكم السيد الوزير المحترم:

1- ما هو تأثير هذه الاتفاقية على الاقتصاد الوطني وكذا على العاملين بقطاع الصيد البحري في المغرب؟

2- عن مدى تطبيق كل هذه الالتزامات؟

3- ما هي الإجراءات الفعلية التي تعبر بصدق عن حسن الالتزامات، على حسن نية طرق الملتزمة، تنوير لنا ومن خلالنا الرأي العام الوطني. شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا لكم. السؤال الموالي في نفس الموضوع حول اتفاقية الصيد البحري مع الإتحاد الأوربي للمستشارين المحترمين السادة: إدريس مرون، الحسن قيشوحي، أحمد السنيتي، عبد الحميد البوجادي، عياد الطيبي، عمر أدخيل، إدريس حسني، لحسن عباد، عبد الفتاح عمار. الكلمة للأستاذ إدريس مرون.

**السيد المستشار إدريس مرون:**

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

زملائي،

المغرب في السنوات الأخيرة امتنع لمدة طويلة عن تجديد اتفاقية ديال الصيد البحري مع أوروبا، وهذا الموقف أخذ حيزا كبيرا في وسط المجتمع المغربي والرأي العام، الآن الحكومة بواسطة السيد وزير الفلاحة والصيد البحري وقع على اتفاقية جديدة، بغينا نعرفو ينورنا وينور الرأي العام على شنو هي الأسباب؟ شنو هي الإضافات؟ شنو هي المسائل اللي جعلت الحكومة الآن تقتنع بأنها خصها تجدد، والبارح مجدداتش؟ هذا هو السؤال. وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا للمستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال، فليتفضل مشكورا.

**السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري:**

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارون المحترمون،

أريد أن أذكر أن الاتفاقية التي وقعها المغرب مع الإتحاد الأوروبي في ميدان الصيد البحري يوم 28 يوليوز 2005، دخلت بالفعل حيز التطبيق منذ بداية الشهر المنصرم، وهذه الاتفاقيات تندرج في إطار تعميم علاقات الشراكة والتعاون التي تربط المغرب بالمجموعة الأوروبية.

صحيح في سنة 1999 لم نوقع ونجدد الاتفاقية، ليس لامتناع المغرب أنه ما يديرش اتفاقية الصيد البحري، لكن لأنه لم نصل إلى اتفاق آنذاك، كانت فعلا عدة جولات وكان خلاف حول بعض المقتضيات التي جعلت أن الطرف المغربي لم يقبل بها، ولكن كنا نعيش وضعية غير سليمة، لا من حيث لا الاقتصاد ولا التعاون ولكن من حيث المبدأ. كيف يمكن لمجموعة هي الشريك الأول للمغرب في جميع الميادين، 80% من المبادلات التجارية، 60% ديال الإستيرادات إلى غير ذلك.

أننا نقول التعاون أحنا تنعملو معكم في كل شيء إلا في الصيد البحري ما غاديش شي نعملو التعاون، فاحنا قلنا بأن إذا كانت الشروط تراعي مصلحة المغرب ومصلحة الطرف الآخر، بطبيعة الحال فالمغرب لا يمتنع أن يكون التعاون في جميع الميادين، وهذا ما حصل بالفعل فيما يتعلق بهذه الاتفاقية.

إضافة إلى التوتر الذي كان مع عدد من الدول التي كانت تستفيد من هذه الاتفاقية والذي رأى المغرب أنه من الأحسن أن تعود، يعني هذه الأمور إلى طبيعتها، فهذه الاتفاقية تتميز بعدد من التحسينات مقارنة مع الاتفاقيات السابقة، واذكر منها على الخصوص:

-أولا، حجم البواخر، أي عدد البواخر الذي تقلص من 477 باخرة إلى 119 باخرة؛

-ثانيا، نوعية البواخر، بحيث أن هاذ 119 كلها مما يسمى بالعيار التقليدي وكذلك مجهزة بآليات صيد انتقائية التي لا تضر بالثروة؛

-ثالثا، حماية الثروة لأن استثنينا في هذه الاتفاقية منطقة البحر الأبيض المتوسط، وكذلك استثنينا أنواع من السمك التي تعرف مشاكل في نموها، مثل القشريات والرخويات وكذلك أبو سيف؛

-رابعا، هناك تحديد الحصة المصطادة لأول مرة في الاتفاقية، وهي حددت في 60.000 طن من السردين أو ما يسمى بالسمك السطحي الصغير في المنطقة الجنوبيةّ؛

-خامسا، هناك تتبع حالة المخزون السمكي، وهذا في الاتفاقية مشترط إذا ما تبين خلال الأربع سنوات أن هناك نقص للثروة أو مشاكل، فيمكن أن نوقف الاتفاقية أو أن تعدل الاتفاقية؛

-وسادسا، هناك تشديد للمراقبة، أولا عبر إلزام البواخر كلها بالتجهيز بآليات G.P.S لتتبعها في المياه المغربية، ثانيا بإجبارية الفحص عند دخول مياه المغرب للتأكد من سلامة الباخرة، وكذلك الآليات التي ستصطاد بها، ثالثا إبحار مراقبين علميين على ظهر البواخر، رابعا وجوب إخبار السلطات المغربية عند دخول وخروج البواخر بمدة زمنية معقولة، وأخيرا توفير 300 فرصة شغل للمغاربة في هذا الأسطول، أضف إلى ذلك أنه هناك إلزامية تفريغ عدد كمية من السمك المصطاد في الموانئ المغربية، وهذا يعني إلزامي من 25 إلى 50%، وتشجيع كذلك من الطرف الأوروبي ولا من الطرف المغربي لإفراغ لكميات إضافية يستفيد منها بطبيعة الحال الخزينة المغربية، من رسوم وما يليها ويستفيد منها اليد العاملة في الموانئ.

فأريد كذلك أن أقول أن في المقابل بطبيعة الحال لأن كل اتفاقية لها مقابل أن هناك 160 مليون أورو على أربع سنوات أي 40 مليون سنويا، منها تقريبا 14 مليون كما قيل تخصص لتحديث القطاع، خصوصا البواخر، يعني أسطول الصيد الساحلي والصيد التقليدي.

لكن هناك كذلك البحث العلمي، هناك الإعانات لمنظمات البحارة إلى غير ذلك، وأريد أن أقول أن نية أو إلزامية تطبيق الإجراءات التي جاءت في الاتفاقية، فهناك آليات قانونية محددة في الاتفاقية التي تلزم، هي ملزمة لكل الطرفين، المغرب والإتحاد الأوروبي، وسيكون هناك تتبع باستمرار عبر لجان مشتركة مرتين في السنة.

وأضيف إلى هذا، لكي أنتهي من هذا السؤال، أن إلى يومنا هذا دخلت 92 باخرة من هذه البواخر منذ بداية يعني الاستئناف للعمل وتصطاد بدون مشاكل وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا لكم. هل هناك تعقيب أستاذ طالحا؟

**المستشار السيد محمد طلحة:**

شكرا السيد الوزير على هاذ الإيضاحات، أنا بكل صراحة بغيت نوه بالعمل الحكومي اللي قامت فيه في هاذ الاتفاقية، والمسائل الإيجابية التي وصلت إليها مع الإتحاد الأوروبي، حيث أن إلى رجعنا للماضي ورجعنا للقطيعة اللي كانت مع الإتحاد الأوروبي، ما جنينا غير المشاكل، لا على المستوى الاقتصادي ولا السياسي ولا غير ذلك.

فعلى سبيل المثال 2001 واحد وعشرين ألف عامل اللي جرات عليها اسبانيا جراء ديال النتيجة ديال هذه الاتفاقية اللي كانت توقفت مع الإتحاد الأوروبي، ثم حتى واحد فينا ماكلا الحوت رخيص، واحنا في فكيك عمرو الحوت ما وصل لينا، ولكن رغم ذلك السيد الوزير، رغم ذلك، الناس ديال الساحل كيكلوا اللحم ديال الخروف اللي هو منتوج اللي كيتنتج في الدهرة.

ونظرا للارتباط الوطيد اللي بين الصيد الساحلي ولا ديال الحوت وتربية المواشي، وحيث أنكم وزيرا للفلاحة وللصيد البحري يعني هذا مجاش عبثا، بغيت السيد الوزير نعمل واحد الملتمس وخلالكم للحكومة ككل، حيث أن من 36 مليون أورو اللي غادي تدخل

سنويا ديال منها 14 مليون أورو اللي غادي تخصص لإعادة الهيكلة ديال القطاع ديال الصيد البحري، بغيت نقول واش ما يمكنش تخاذ واحد القسط لإعادة الهيكلة ديال القطاع الفلاحي؟ وربما غادي نجبركم أنت السيد الوزير كوزير للفلاحة وللصيد أحسن محامي للدفاع عن هذا الملف. وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا للمستشار المحترم. الأستاذ إدريس مرون تفضل.

**المستشار السيد إدريس مرون:**

ما جاء به السيد الوزير هي مرتكزات أساسية في هذه الاتفاقية، حيث دخلنا في ميدان الشراكة والتعاون، نوعية استثناءات مجالية ومن حجم السمك إلى آخره. هل يمكن أن نعرف أو نفهم من هذا أن الاتفاقية السابقة كانت لا ترتكز على مثل هذه الأسس اللي دونها ما يمكن نعتبرها اتفاقية وإنما فوضى؟ شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا، الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب.

**السيد امحند العنصر، وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري:**

شكرا السيد الرئيس،

بسرعة شديدة أقول أشكر السيد المستشار المحترم الأستاذ طلحة على دفاعه عن القطاع الفلاحي، لكن أريد أن أقول أن 14 مليون ستذهب إلى تحديث قطاع الصيد البحري و26 مليون ستدخل إلى خزينة الدولة، أي أن هناك تنافس سندافع بطبيعة الحال على الفلاحة، وعلى قطاعات ربما أخرى التي كذلك يجب، لأن هذه ثروة وطنية، ثانيا فيما يتعلق بالاتفاقيات السابقة، أريد أن أقول أن هذه الاتفاقية هي تسمى من اتفاقية الجيل الثالث، وربما في الاتفاقية التي وقعت على الصعيد الإفريقي كان المغرب سباقا لهذه الاتفاقية.

فمن هذا المنطلق، فعلا إذ لم نجد فيها عدد من البنود ومن الإجراءات التي هي جديدة بالنسبة للاتفاقيات السابقة لأنها تراعي خصوصا حماية الثروة وتراعي كذلك نوع من التوازن في التعامل. شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير، ننتقل إلى السؤال الموالي موجه أيضا إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري، حول الإسراع بتعويض الفلاحين المنخرطين في التأمين الفلاحي، للمستشارين المحترمين السادة: عابد شكيل، محمد بلحسان، الحو المربوح، سفيان قرطاوي، محمد المنصوري، لحسن بوعود، يحيى يحيى، عبد اللطيف اسطنبولي، عبد الله عباد، عبد الحميد بنعلوش، حسن أبو العز، الحاج الطاهري، فليتفضل الحاج عابد شكيل.

**المستشار السيد عابد شكيل:**

شكرا السيد الرئيس.

باسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني السادة المستشارين،

السيد الوزير، كلنا نعلم أن العديد من الفلاحين يعانون مجموعة من المشاكل يؤثر بشكل سلبي على الإنتاج والمردودية، وكذا على وضعيتهم الاجتماعية، وقد أدت النتائج السلبية الناتجة عن عدم انتظام التساقطات المطرية إلى تفاقم هذه الوضعية، لذلك فقد أصبح من الضروري القيام بإجراءات عملية ملموسة من أجل مد يد المساعدة للفلاحين والرفع من معنوياتهم، خاصة وأنهم تضرروا بشكل كبير من الموسم الفلاحي الحالي غير الجيد بمحصول يقل بكثير عن السنة الماضية.

وفي هذا الإطار السيد الوزير، السيد الرئيس، ندعو إلى الإسراع بتعويض الفلاحين المنخرطين في التأمين الفلاحي، وكذا إعفاء الفلاح المغربي المتضرر منذ سنوات من الديون التي اختلقتها إياه مؤسسة القرض الفلاحي وذلك بمساعدته على درء آثار الجفاف والصعوبات الأخرى المتعددة، وبهذه المناسبة نريد أن نثير انتباهكم السيد الوزير، إلى أن أغلب صغار الفلاحين أصبحوا يوجدون الآن في حالة اجتماعية صعبة ويواجهون إكراهات مادية وطبيعية تجعلهم في أمس الحاجة لمساعدة الدولة.

لذلك السيد الوزير نسألكم، ألا ترون أنه يجب الإسراع بتعويض الفلاحين المنخرطين في التأمين الفلاحي؟ ثانيا، ما هي معايير استفادة

الفلاحين من عملية الإعفاء الشامل لديونهم إزاء مؤسسات القرض الفلاحي؟ وشكرا السيد الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار، الكلمة الآن للسيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري للإجابة على السؤال. فليتفضل مشكورا.

**السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري:**

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارون المحترمون،

أريد أن أقول أن منذ بداية السنة وعندما ظهرت بوادر المشاكل يعني الجفاف هذه السنة، اتخذت الحكومة عدة إجراءات ومن ضمنها بطبيعة الحال ما يتعلق بالإسراع تعويض التأمين للمؤمنين، وكذلك بعض الإجراءات فيما يتعلق بالقرض الفلاحي سأتحدث عنها. ففيما يتعلق بالتأمين على الحبوب عن الجفاف، لقد تمت هذه العملية في انطلاق الموسم بطبيعة الحال كما هي العادة كل سنة، وقامت الوزارة كذلك قبل يعني أن نعرف أن السنة ستكون مجحفة، بمواصلة الدعم لقيمة انخراطات الفلاحين في هذا البرنامج في حدود 50% مع كذلك دفع قسط وهو 120 مليون للصندوق الاحتياطي للضمان ضد الجفاف.

لكن، لابد كذلك أن نعترف أن مع الأسف هذا البرنامج الذي يهم مساحة معينة في أقاليم معينة لا ينخرط فيه الفلاح إلا عندما يرى أن هناك يعني عدم التساقطات المطرية، وبحيث أن هذه السنة مثل السنة الماضية لم ينخرط إلا 7600 فلاح له مساحة تقدر بمائة وثمانية آلاف هكتار، أي بنسبة 36% مما كان يمكن أن تغطيه التأمينات.

وكما تعلمون أن هناك ثلاث مستويات بطبيعة الحال، المستوى الأول 1000 درهم، 2000 درهم إلى 3000 درهم. نظرا لظروف هذه السنة، قامت الحكومة بإصدار قرار مشترك لوزارة الفلاحة والمالية والداخلية في 12 أبريل 2007، وأعلنت بصفة استثنائية أن هناك مجموعة الجماعات المعنية متضررة من الجفاف، ثانيا انطلاق عملية الخبرة على صعيد الضيعات، أي المستوى الثاني والثالث المعنية منذ منتصف شهر ماي، في الوقت الذي هذه العملية عادة لا تنطلق إلا في أواخر جوان (juin) ثالثا، هناك تعبئات للموارد المالية الضرورية لتعويض الفلاحين المعنيين وسيصل إلى حدود 285 مليون درهم، ستتحمل منها الدولة كما قلت، 120 مليون ونتوخى أن ينطلق التعويض موازاة مع الخبرة خلال شهر يونيو المقبل، أي بشهرين إلى شهرين ونصف قبل الآجالات التعاقدية التي عادة لا تنطلق إلا في أواخر شهر غشت. شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا، الكلمة لكم السيد المستشار المحترم.

**السيد المستشار عابد شكيل:**

شكرا السيد الوزير المحترم على هذه المعلومات، غير أننا لابد أن نطلب منكم الإسراع لأن السيد الوزير، أنتم تعلمون أن هؤلاء الفلاحة صرفوا الفلوس ديالهم وديال القرض والآن هم في حاجة، والإنسان المحتاج لا ينتظر.

كنا ننتظر السيد الوزير، بأن هذه التعويضات كتعطى في الشهر الماضي، الآن كنعرفو بأن وزارتكم عطت الموافقة، السيد الكاتب العام ديال وزارتكم من بعد الإشارة ديالكم عطات الموافقة، ولكن وزارة المالية باقي ما كتبتش وباقي ما عطاتش ما يلزم أن تعطيه للممدة "LA MAMDA" والفلاحة ينتظرون، فإذا انتظرنا إلى شهر 6 وشهر 7 ها هو غادي تدخل عليهم أداء ديال السلفات ديالهم ديال القرض الفلاحي، فين غادي يوصلوا؟ احنا كنتمنوا منكم السيد الوزير، لأنك أنت هو الوصي على هذا القطاع باش يكون إسراع في التعويض ديال هذا الفلاح. وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب.

**السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري:**

شكرا السيد الرئيس، أريد أن أذكر أن عملية التأمين ليست عملية ما بين الدولة والفلاحة، هذه راه شركة ديال التأمين وعندها كذلك شركة موراها لإعادة التأمين ولابد من بعض الضمانات ولابد من بعض الإجراءات ليس متعلقة لا بالفلاحة ولا بالمالية، لكن ما يمكن أن نقوم به هو هذا بضغط من الحكومة على الشركة المتعاقدة هو فعلا أن نسرع بهذه الإجراءات وربح كما قلت شهرين ديال الوقت، ثانيا أريد كذلك أن أقول أن نحن صحيح أن السنة مجحفة، لكن راه يعني كنعرفو أن الخصاص الحقيقي غادي يبدأ فعلا كما قلتم في شهري août – juillet لتحضير الموسم المقبل.

أما فيما يتعلق بالمتابعات، فقلت أن ليس هناك متابعات وليس هناك مطالبة في المناطق المتضررة بالنسبة للقرض الفلاحي لهذه السنة.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا لكم، باسمكم أشكر السيد الوزير على مساهمته في الأسئلة الآنية، وننتقل إلى السؤال الآني الموالي وهو موجه إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، حول النتائج المتوقعة للمذكرة رقم 07-00-55 المتعلقة بالمراقبة المستمرة للدورة الثانية بالنسبة للثانوي التأهيلي، للمستشارين المحترمين السادة: محمد فضيلي، إدريس مرون، الحسن قيشوحي، عبد الرحيم الشرقاوي، يونس العراقي، حميد كوسكوس، أحمد السنيتي، لحسن أمزوغ، عبد الحميد السعداوي، المهدي زركو، إبراهيم أبو زيد، إبراهيم فضلي، عمر أدخيل. الأستاذ عمر أدخيل، الكلمة لكم لشرح السؤال.

**المستشار السيد عمر أدخيل:**

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

يعتبر التقويم آلية أساسية ومكونا محوريا من مكونات المنهج الدراسي، وانسجاما مع احتياطيات التربية المعتمدة، ثم اعتماد النظر يتمفصل حول التقويم الداخلي والتقويم الخارجي باعتماد المراقبة المستمرة والامتحانات الجهوية والامتحانات الوطنية، وذلك في اتجاه الرفع من المردودية الداخلية والخارجية للنظام التعليمي والتكويني، وضمانا لتكافؤ الفرص بين المتمدرسات والمتمدرسين، سواء على المستوى الجهوي أو على الصعيد الوطني.

إلا أنه بالنظر إلى التقويم المدرسي ونظام الامتحانات المتبعة حاليا خاصا بالتطبيق للمذكرة رقم 07-00-55 المتعلقة بالمراقبة المستمرة للدورة الثانية بالنسبة للتعليم الثانوي التأهيلي، والتي تنص من بين ما تنص عليه، ضرورة تسليم نقط المراقبة المستمرة من طرف الأكاديمية من 30 ماي إلى 4 يونيو، مما يطرح عدة إشكاليات، من بينها:

- ارتباك في إجراء فروض امتحانات المراقبة المستمرة، نتج عنه ضغط كبير على التلاميذ والطلبة؛

- عدم استكمال التلاميذ والطلبة لفترة الموسم الدراسي كاملة، حيث غالبا ما ينقطع التلاميذ عن الدراسة في شهر مايو للتهييء للامتحانات، مما يؤدي إلى النتائج التالية: 6 أشهر دراسية و4 أشهر عطلة ويؤثر بالتالي على التحصيل العلمي، ناهيك على أن جميع الآباء وأولياء التلاميذ قد أدوا الواجبات الشهرية لشهر ماي ويونيو في المدرسة الخصوصية.

لذا نرى أولا، وضع ضوابط تربوية للمراقبة المستمرة تضمن شروط تكافئ الفرص بين المتعلمين والمتعلمات في انسجام مع باقي عناصر التقويم المدرسي في امتحانات الباكالوريا، الامتحان الجهوي والامتحان الوطني، تحيين المذكرة الخاصة بالمراقبة المستمرة والتقويم حتى تساير مستجدات نظام التقويم الجديد.

لذلك نسائلكم السيد الوزير: أولا، ما هي الأسباب التي كانت وراء إصدار هذه الدورية والتي ستنتج عن تطبيقها أضرار كبيرة؟ ثانيا، ما هي الإجراءات التي ستقوم بها الوزارة لتفادي الانعكاسات السلبية الناتجة عن تطبيق الدورية المذكورة؟ شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة الآن للسيد وزير التربية الوطنية أو من سينوب عنه للإجابة عن السؤال، فليتفضل مشكورا.

**السيد أنيس بيرو، كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي مكلف بمحاربة الأمية وبالتربية الغير النظامية:**

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين،

أتشرف بالإجابة عن السؤال نيابة عن زميلي السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، أقول جوابا عن سؤال السادة المستشارين المحترمين.

أود بداية أن أخبركم أنه حرصا من الوزارة على ضمان مصداقية والشهادات وخاصة شهادة الباكالوريا وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين

كل المترشحين، وهو هاجس نقتسمه جميعا بطبيعة الحال، تحظى عملية التأطير المنهجي والتنظيمي لكل مكونات الامتحان بأهمية بالغة.

في هذا الإطار، ونظرا للأهمية البالغة للمراقبة المستمرة كمكون من مكونات الامتحان أي الشهادة شهادة الباكالوريا، وكأداة لتشخيص تعلم هاذ التلاميذ والوقوف على تعثراتهم، أصدرت الوزارة مجموعة من المذكرات التنظيمية وضعت من خلالها الأسس التي تنبني عليها المراقبة المستمرة وأهدافها وآليات تنظيمها وتتبعها.

وتنص مذكرات المراقبة المستمرة التي تم إصدارها على ضرورة التنسيق بين الأساتذة في جدولة فروض المراقبة المستمرة لتفادي الضغط على التلاميذ، وتحظى مذكرات المراقبة المستمرة لمراجعة سنوية على ضوء المستجدات التربوية والبيداغوجية.

جاءت المذكرة رقم 7 بتاريخ 12 يناير 2007 في موضوع المراقبة المستمرة بالسلك الثانوي التأهيلي، لتستجيب لمعطيات الهندسة البيداغوجية الجديدة بسلك الباكالوريا والتي شرع في تطبيقها بهذا السلك ابتداء من الموسم الدراسي الحالي.

وبما أن السنة المقبلة ستعرف إنهاء إرساء الهندسة البيداغوجية الجديدة بسلك الباكالوريا، فإن الوزارة بصدد تحيين مذكرة المراقبة المستمرة الخاصة بالسنة الثانية من السلك المذكور، وذلك انسجاما مع معطيات هذه الهندسة ومع مختلف المقاربات الحديثة سواء في الميدان التربوي أو في مجال التقويم، وسيتم إصدار هذه المذكرات في بداية الموسم الدراسي 2007-2008 إن شاء الله.

ولتمكين التلاميذ من الاستفادة من أطول مدة للتحصيل الدراسي، نصت المذكرة 4 بتاريخ 9 يناير 2007 في موضوع مواعد إجراء الامتحانات المدرسية لسنة 2006-2007 على استمرار الدراسة إلى غاية 1 يونيو 2007، كما حدد التاريخ 30 مايو 2007 كأجل أقصى لإيداع نقط المراقبة المستمرة بالأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بالنسبة للسنة الثانية من سلك الباكالوريا، وهو تاريخ لا يبعد إلا خمسة أيام عن التاريخ المحدد للشروع في إجراء اختبارات الامتحان الوطني الموحد لنيل شهادة الباكالوريا والذي تم تحديده في يوم 7 يونيو ليمتد حتى يوم 9 يونيو 2007.

وقد تم تخصيص الخمسة الأيام المذكورة لتمكين المترشحين من وضع اللمسات الأخيرة لصيرورة إعدادهم لاجتياز الامتحان الموحد ولإعطاء فرصة للإدارة التربوية للقيام بكل الترتيبات المتعلقة بالإعداد المادي للامتحانات، كتهييء مراكز الامتحان وإحصاء المترشحين وتوزيعهم على مراكز الامتحان.

كما هذه الفترة سنتخصص لتمكين المشرفين على عملية تحضير نتائج الامتحان، من مسك نقط المراقبة المستمرة ومعالجتها قبل الشروع في إنجاز العمليات الكبرى والضخمة المرتبطة بإجراء الامتحان الوطني، كتدبير إجراء هذا الامتحان وإنجاز عملية التصحيح ومسك النقط وتنظيم المداولات، ثم الإعلان عن النتائج. والكل يعرف حجم هذه العمليات وما تتطلبه من كلفة من حيث الجهد والزمن، وبالرغم من ذلك فإن مكونات الوزارة تستطيع إنجازها في زمن قياسي. وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا لكم، الكلمة في إطار التعقيب للمستشار المحترم الأستاذ عمر أدخيل، فليتفضل مشكورا.

**المستشار السيد عمر أدخيل:**

شكرا السيد الرئيس، بالفعل السيد الوزير نحن نعرف حجم هذه العملية، ولكن السيد الوزير، هل بالنسبة للوزارة دارت في اعتبارها:

- أولا، بالنسبة للإضرابات اللي كتكون داخل هذه المؤسسات؟ لأنه دائما كتكون إضرابات. وهذه الإضرابات بطبيعة الحال دائما كتؤدي اللي كيأدي الثمن ديالو هما التلاميذ والطلبة بالنسبة للمؤسسات التعليمية؛

- ثانيا، بالنسبة لرجال التعليم دائما كيفرض عليهم على أساس باش ما يوقعوا المحاضر يوم 30 يونيو، يعني قبل 30 يونيو ما يمكنش يغادروا؛

- ثالثا بالنسبة للتلاميذ أو الطالب نهار كيوضعوا النتائج ديالهم في المحاضر، أشنو اللي يبقى يدير في المؤسسة؟ وشنو الأسباب اللي غادي يبقى يتوافد على المؤسسة بدون نتيجة وبدون فائد؟ ثانيا نهار كيتخذ عندهم النقط بالنسبة الناس ديال التعليم يقولون لهم يمكن تغادروا المؤسسة في أي وقت بغيتوا.

إذن ما هي الفائدة؟ أولا هناك مشكل ديال الإضرابات اللي دايما أكثرية بالنسبة للإضرابات مستمرة، ونحن كذلك مع رجال التعليم

بالنسبة للنضال من أجل حقوقهم ولكن يجب كذلك مراعاة هذه الإضرابات ويجب أن تكون لها وقت محدد، ولا كذلك معايير محددة ولكن يجب كذلك مراعاة التلاميذ والطلاب، لكي نحافظ كذلك على هذه الشريحة من المجتمع وهذه الثروة.

فنرجو من السيد الوزير ومن الناس المقيمين على هذا القطاع، أن يعطوا عناية أولية بالنسبة للموارد البشرية لهذا القطاع، وكذلك بالنسبة للتلاميذ والطلبة في نفس النطاق. وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

إذن شكرا للمستشار المحترم، ننتقل إلى السؤال الآني الموالي الموجه أيضا إلى السيد وزير التربية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، حول تمكين طلبة أكاديمية الجهة الشرقية من ولوج المراكز والمعاهد العليا، للمستشارين المحترمين السادة: محمد طالحة، خيري بلخير، الحبيب لعلج.

الكلمة للأستاذ محمد طالحة لبسط السؤال، فليتفضل مشكورا.

**المستشار السيد محمد طالحا:**

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

إخواني المستشارين،

السادة الوزراء،

يعلم الجميع أن الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين تتمتع بصلاحية تسليم شهادات تعليمية للناجحين، بناءا على نتائج لجن التصحيح والمداولات التي يرأسها مدير الأكاديميات الجهوية. هذه الشهادات التي تثبت المستوى الدراسي للتلاميذ الذين تابعوا دراستهم بالتعليم العمومي.

وفي هذا الإطار، نجد أن عملية التنقيط تختلف من أكاديمية لأخرى مما يخلق نوعا من التباين في كيفية تقويم المدرسين لمجهودات الطلبة بين مختلف أكاديميات المملكة، الأمر الذي يؤثر سلبا على عمليات انتقاء المرشحين أو la présélection لمختلف المباريات الخاصة بولوج المراكز والمعاهد العليا ومختلف المؤسسات الوطنية، استنادا إلى نقط الامتحانات والاختبارات، مما يغيب معايير تكافؤ الفرص ومراعاة خصوصية كل أكاديمية حسب كيفية التقويم.

السيد الوزير المحترم، إن طلبة الجهة الشرقية يحسون بنوع من الغبن والضرر من هذه العملية بسبب صرامة التقويم والتنقيط. لذا أسألكم السيد الوزير المحترم، عن إمكانيات اعتماد صيغة النسبية أو ما يسمى "بالكوطا" (quota)، بحيث يخصص لكل أكاديمية عدد من المقاعد المتبارى عنها استنادا إلى نسبة المرشحين الذين ينتسبون إليها، وتكريسا لمبدأ تكافؤ الفرص بين الجميع.

ألا يمكن تحديد معايير التقويم الخاصة بكل أكاديمية على حدى تماشيا مع عملية "الكوطا" بدل اعتماد النقط المحصل عليها على الصعيد الوطني؟ وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا للمستشار المحترم، الكلمة الآن للسيد الوزير للإجابة على السؤال، فليتفضل مشكورا.

**السيد أنيس بيرو، كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي مكلف بمحاربة الأمية وبالتربية غير النظامية:**

شكرا السيد الرئيس، شكرا السادة المستشارين.

جوابا عن السؤال، أقول أن ولوج المراكز والمعاهد العليا يستدعي من الطالب الحصول على شهادة الباكالوريا، وأن هذه الأخيرة تنظم حسب النظام الذي نص عليه الميثاق الوطني للتربية والتكوين الذي يعرف ذلك الجميع.

قد أبانت التجربة أن النظام الجديد لامتحانات الباكالوريا يتجه تدريجيا نحو تحقيق جودة التقويم للتعليم الثانوي التأهيلي وتعزيز مصداقية شهادة الباكالوريا، وتأكيد الاستحقاق لولوج مسالك التعليم العالي، ولا يشكل التوزيع الجغرافي للمترشحين عامل مؤثر عن النتائج المحصل عليها في الباكالوريا، وذلك للاعتبارات التالية:

-أولا، على مستوى المواضيع يجتاز المترشح لامتحانات شهادة الباكالوريا امتحانا وطنيا موحدا على الصعيد الوطني، ويشكل هذا الامتحان 50% من المعدل العام المحدد للنجاح، أما مواضيع الامتحان الجهوي الموحدة للسنة الأولى من سلك الباكالوريا والذي يحتسب بنسبة 25% في معدل النجاح، فيتم إعدادها استنادا إلى أطر مرجعية وطنية، كما تخضع فروض المراقبة المستمرة والتي يحتسب معدلها

كذلك بنسبة 25 % في معدل النجاح لتأطير منهجي وتنظيمي موحد على الصعيد الوطني؛

- ثانيا، على مستوى إجراء الامتحان لضمان شروط متكافئة بالنسبة لجميع المترشحين على الصعيد الوطني، تمت بلورة واعتماد دليل يحدد بدقة المساطر الواجب اعتمادها في إجراء امتحانات على مستوى كل المراكز؛

- ثالثا، على مستوى التصحيح تتم عملية التصحيح وفق معايير موحدة وبالاستناد إلى شبكات التصحيح الموحدة على الصعيد الوطني.

وهكذا، تم ابتداءا من السنة الماضية تبني إجراءات تنظيمية لتصحيح الامتحانات، تساهم من الناحية العلمية لتحسين الجودة. في هذا الإطار، تم تعميم دليل للتصحيح يقنن طرق ومساطر التصحيح ويؤطر هذه العملية، إضافة إلى ذلك فإن عملية تصحيح إنجازات المترشحين تعرف تتبعا ومراقبة من طرف مراقبين للجودة يتم تعيينهم على صعيد كل جهة، مهمتهم السهر على بلوغ تصور موحد حول عملية التصحيح كما هو منصوص عليه في دليل التصحيح.

ويؤكد التحليل الإحصائي لنتائج امتحانات الباكالوريا أن نسب النجاح حسب الشعب متقاربة بين الأكاديميات ولا تختلف عن نسبة النجاح على الصعيد الوطني. ثانيا أن الفرق الملاحظة على مستوى الأكاديميات فيما يخص الامتحان الوطني الموحد، لا تتعدى 0.53 نقطة بين أعلى وأدنى معدل على مستوى النتائج الإجمالية المحصل عليها حسب الأكاديميات.

وانطلاقا من هذه المعطيات بين اعتماد نسب جهوية لاختيار الطلبة الذين سيلجون المعاهد العليا يبقى إجراء غير ذي جدوى في غياب أدنى مؤشر يربط انجاز المترشحين بانتماءاتهم لجهة معينة وبالنظر للمعايير الوطنية المعتمدة في إعداد المواضيع وإجراء الامتحان وتقويم انجازات المترشحين لامتحانات لنيل شهادات الباكالوريا وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا لكم وشكرا على المساهمة التعقيب للمستشار المحترم الأستاذ محمد طلحة.

**المستشار السيد محمد طلحة:**

أولا كنشكر السيد الوزير على هاذ الإيضاحات ولكن هذا السؤال طرحناه بناءا على عدة شكايات ديال أباء وأولياء التلاميذ وجمعياتهم. ولا يخفى عليكم السيد الوزير وأنتما ابن المنطقة الشرقية أن القراية في التعليم في المنطقة الشرقية جدي والناس جديين ولكن ملي تنجيووا للمباراة والولوج ديال المدارس العليا لا يؤخذ إلا القليل بالإضافة إلى ذلك هناك مشكل ديال الشفوي أننا أرى أشنو هو الموقع أو محل الإعراب في مباراة ديال الشفوي؟ لأن هذا الشفوي كيحل الباب لجميع المشاكل.

أولا هناك الخوف اللي تيصيب التلاميذ ملي تيصيبوا نفوسهم وجها لوجه مع الأستاذ هذه من جهة وخاصة التلاميذ اللي فيهم الخوف ديال المدرسة، والخوف ديال القرابة ماشي هادوك اللي مساليين ومزرطيين ضاربين الدنيا ب16 كيما كيقولوا، ثم هناك هاذ الشفوي يفتح الباب لجميع الانتقادات شي تيقول فيه المحسوبية، شي تيقول راه ما يدوز غير اللي عندو الفلوس، شي تيقول ميدوز غير اللي عندو المعارف إلى غير ذلك ولهذا كنتمنوا أن هذا الشفوي في المباراة لا أقول في الامتحانات، ولكن في المباراة أن هذا الشفوي. ما يبقاش ما يكونش وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا، الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب.

**السيد أنيس بيرو، كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي مكلف بمحاربة الأمية وبالتربية غير النظامية:**

لنا هاجس، السيد المستشار المحترم، نتقاسمه كذلك جميعا وأن غيرتنا على التعليم هي نفس الغيرة، وأن ما نريده هو توفير تكافؤ الفرص وأن الوزارة مفتوحة لكل الاقتراحات، وأن تقييم جدي كفيل بأن يجعلنا نطور ونجدد في طرق عملنا. وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا للسيد الوزير على المساهمة، ننتقل إلى آخر سؤال آني موجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالإسكان والتعمير، حول الدور القروية غير الصالحة للسكن، للمستشارين

المحترمين السادة: محمد بلحسن، محمد خيير، عبد الله مكاوي، الطاهر الفيلالي. الكلمة لأحد السادة المستشارين، الأستاذ خيير.

**المستشار السيد محمد خيير:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إخواني المستشارين المحترمين،

السؤال ديالي السيد الوزير، هو فيما يخص أدارت واحد المجهود كبير في محاربة دور الصفيح والقصدير، ولكن السيد الوزير مادار حتى شي مجهود بالنسبة للعالم القروي، دور الطين ودور الخشلاع، هاذواللي ساكنين فيهم الناس والنوايل هاذو ماادار حتى مجهود، واللي تنطلبو هو باش كما ادارت مجهودات كاملة في المدن خصها تدار حتى في القرى وبالخصوص في المناطق النائية.

ونعطي السيد الوزير مثلا بالقضية ديال المنطقة اللي كنمثلها، قصبة تادلة. ناحية ديال قصبة تادلة دايرة تسمكات، غطاية، ولاد سعيد، كلهم ساكنين في ديور نتاع التراب، غير التراب والأغلبية النوايل هذه المناطق، هاذو علاش ما نعطيوهم واحد العناية كما اتعطات للمدن باش يتحيد عنا هاذ الديور اللي لمؤهلين للسقوط، ويتعاد فيهم النظر باش حتى هاذ البادية نكولو أودي راه تعطات فيها واحد المجهود.

شكرا السيد الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا لكم الكلمة الآن للسيد الوزير فليتفضل مشكورا.

**السيد أحمد توفيق احجيرة، الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالإسكان والتعمير:**

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم:

السيد الرئيس،

حضرات السادة المستشارين المحترمين،

أنا في تقديري أنه نقول حتى حاجة ماتدارت، هذا واحد النوع من الإجحاف في حق المجهودات المبذولة من طرف الحكومة. ما نساوشاي وغادي أحيلكم مؤخرا على البرنامج الذي تم تقديمه لصاحب الجلالة نصره الله، بقرية عين اللوح واللي تم تقديم فيه هذا البرنامج واحد المجموعة من المشاريع الطموحة، كيبلغ الغلاف ديالها الإجمالي 885 مليون درهم، 88 مليار ديال السنتيم، واعتبرناها مشاريع نموذجية، لأن ما بغينشاي ندخل في عمليات كبرى باعتبار أن العالم القروي محتاج في تقديرنا، وهذا أعتقد أن هذا واحد الموضوع يمكن يكون فيه وجهة نظر مشتركة، أن اللي أساسي في العالم القروي قبل السكن هما المرافق العمومية والخدمات ديال القرب.

فهذا البرنامج، تمحور هذا البرنامج اللي تم تقديمه لصاحب الجلالة نصره الله في مطلع هذه السنة في قرية عين اللوح، فيه مناطق ديال التهيئة التدريجية وفيه كذلك برنامج ديال التقوية والتأهيل ديال المراكز النامية، المراكز الصاعدة، المراكز الصغيرة اللي من المرشح أنه تاخذ واحد المنحى تنموي فيما بعد.

كذلك وهنا غادي نحيل كذلك على واحد البرنامج جديد تعطات لو الانطلاقة ودازت لووصلات إشهارية في التلفزة المغربية في القناتين ديال التلفزة المغربية مفادها أنه كنسنيو، كنعطيو خدمة هندسية مجانية اللي بغا يبني الدار ديالو في الوسط القروي، عبر مجموع التراب الوطني. أش كنكولو للناس؟ وهذه مناسبة أوجه نداء عبر وسائل الإعلام وعبر القناة ديال السادة رؤساء الجماعات القروية اللي حاضرين معنا، ولا اللي كيتبعوا معنا.

اليوم الدولة كتعطي بالمجان إمكانية نعطيو للناس في العالم القروي بغاو يبنيو الديورات ديالهم، نصوبوا لهم تصاميم خاصة، ماشي تصاميم نموذجية، تصميم خاص لكل أسرة، غادي يوضعوه مهندسين معماريين ويتعطى لهم بالمجان، ها الموضوع الأول. الموضوع الثاني، بتعاون مع المهندسين المعماريين ديال القطاع الخاص، هذا التصميم النموذجي الخاص لكل أسرة كاينة إمكانية موضوعة رهن إشارة هاذ السكان أنهم نعطيوهم مهندس معماري من القطاع الخاص ليؤطر العمل ديال البناء الذاتي بالمجان ،هذه العملية ملي عطيناها الانطلاقة حتى الآن راه ما عرفتش واحد النجاح باهر بحجة أنه وصلنا لحد الآن عبر مجموع التراب الوطني ب 850 ملف، إذن ملي شعرنا بواحد النوع من الفتور ماشي واحد الزحام كبير على هذا الموضوع رحنا اليوم بصدد النقاش مع القرض الفلاحي باش نعطيو للناس زائد التصاميم الإمكانية ديال التمويل من طرف القرض الفلاحي بأثمنة وشروط تفضيلية باش نعطيو للناس في الوسط القروي أنه يبنيو المنازل ديالهم خارج المنطق اللي طورتوه واللي معكم الحق أنه مبني بوسائل أن غادي

نكولك أكثر منها في بعض الأحيان وسائل بدائية توحي بالقرون الوسطى، وهذا واحد الوضع ما كيكمنش يبقى فواحد المغرب متحرك واحد المغرب اللي كيعرف واحد المنحى تنموي مهم، كذلك في إطار تقديم ديال البرنامج نخلي ثالثا حتي للتعقيب وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا لكم في إطار التعقيب الكلمة للأستاذ محمد خيير فليتفضل.

**المستشار السيد محمد خيير:**

شكرا السيد الوزير، السيد الوزير كنشكركم جزيل الشكر على المجهودات الكبيرة اللي عملتوا، ولكن السيد الوزير باغيين أكثر بالخصوص في العالم القروي، العالم القروي رغم ذلك راه مدار فيه والو. العالم القروي فالصمايم كنقولو فالصمايم محروقين، وفي الشتاء غارقين، لهذا باغيين باش العالم القروي يتنهض به وباش حتى هما يتبناو ليهم، كما واحد العدد ديال الجهات داروا عندهم مجهودات، تبناو لهم الديور نتاع السكن، ولكن هذه التصاميم في العالم القروي راه التصميم بالأرشيتيكت (l'architecte)، كيخلص l'architecte، ويدير بلان (plan) ديال الحديد وعاد إلى بغا يبني، كيجي يطلب باش تهدم ليه ديال التراب وباش يرجعوا كيقولوا لا خصك دير التصميم ديال الدار كاملة وتبني الدار كاملة عاد يمكن لهم يرخصوا لو.

لهذا السيد الوزير، اللي تنطلبوا هو باش تدار واحد المجهود كبير في العالم القروي وبالخصوص في المناطق النائية. وشكرا السيد الوزير .

**السيد رئيس الجلسة:**

الكلمة في إطار الرد على التعقيب، الكلمة لكم السيد الوزير.

**السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالإسكان والتعمير:**

ما عنديش الإمكانية نكول، ثالثا غادي نجاوب وندير التعقيب ديال بصح.

السيد المستشار، أقول لك باسم حكومة صاحب الجلالة أنه اليوم ممكن لكل سكان العالم القروي أنهم يستفيدوا وبالمجان في وضع تصاميم ديال الهندسة المعمارية حالة بحالة، ماشي تصاميم نموذجية بالمجان، وكذلك كاين مهندس معماري ديال القطاع الخاص أو القطاع العام اللي ممكن يمشي عند هاذ السيد في العالم القروي بإمكانية ديال الدولة باش يتبع العمل ديالو.

كان زمان ممكن أنه الناس غادي يطلبوا لهم البلان ويجيب المهندس إلى آخره، اليوم أنا كنخبرك بأنه كاينة إمكانيات مادية موضوعة رهن إشارة الوكالات الحضرية، مصاب غير إيجيووا السكان ديال العالم القروي، مصاب غير يستافدوا من هاذ الإمكانيات الجديدة المتاحة الموضوعة رهن إشارتكم. أنا كنقول لكم نهار بدينا الموضوع حتى الآن مازال ما تعديناش 700 و800 ملف عبر مجموع التراب الوطني. الأبواب مفتوحة والإمكانيات المادية موجودة، ونحن ننتظر السادة رؤساء الجماعات القروية وننتظر من الناخبين ديالكم عبر مجموع التراب الوطني، للاتصال بالوكالات الحضارية للاستفادة من هذه الخدمة المجانية. شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا لكم السيد الوزير، ننتقل وسنواصل مع السؤال الموجه للسيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري، حول معاناة الفلاحين المعسرين من ضغط صندوق القرض الفلاحي، للمستشارين المحترمين السادة: أحمد الكور، مولاي إدريس العلوي، أحمد الديبوني، محمد أبو السعود، الميلودي عفوت، عبد القادر لبريكي، محمد برطني، محمد العقاوي، محمد أبو الخدادي، العربي الهرامي، أحمد الشرقاوي، محمد اطريبش، عبد السلام أحدوش، عبد السلام الودي، الكلمة للأستاذ عبده.

**المستشار السيد عبده عز الدين:**

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

شرعت مؤسسة القرض الفلاحي في الشهور الأخيرة بمطالبة الفلاحين البسطاء والمتوسطين لإرغامهم على استرداد ما بذمتهم من ديون، وقد اعتمدت هذه المؤسسة أسلوب الإكراه البدني والترهيب باعتماد المساطر القانونية لأجل حجز ممتلكات هؤلاء الفلاحين، خصوصا وأننا نعرف الوضعية الحالية التي يعيشها الموسم الفلاحي الحالي، الشيء الذي أثار سخط الفلاحين وجعلهم يطالبون بتدخل عاجل للحكومة، بهدف حمايتهم. السيد الوزير، أمام هذه الوضعية فهل هناك إجراءات معتمدة لتخفيف وطأة هذا الضغط الممارس على الفلاحين؟ وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا للمستشار المحترم، الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة عن السؤال.

**السيد امحند العنصر وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري:**

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين المحترمين،

السيد المستشار، غير باش المشاهدين ما يضنوشاي بأن هاذ الشي راه ما كاينش، أنا أعذركم أن هذا السؤال هو في فبراير 2006، فبطبيعة الحال اليوم لا يمكن أن نتحدث الآن لا على مطاردات ولا على مطالبات ولا على حجوزات، فاللي بغيت نذكر به وهو أن بالفعل هناك وضعية ديال المديونية ديال الفلاحة، وتحدثنا عنها مرارا وخصوصا في هاذ القبة، واتخذت إجراءات ما غاديش نعاود نذكر بها. يمكن لي نعطيكم رقم واحد أن خلال العمليات كلها اللي أخذاها القرض الفلاحي والدولة خلال السنوات الماضية فكلفت الخزينة والقرض الفلاحي ما يفوق 700 مليار سنتيم. وآخر عملية هي العملية التي أمر بها صاحب الجلالة سنة 2005 بحيث أنه تم إعفاء 100 ألف فلاح صغير بقدر يناهز 3 مليار ديال الدرهم. وبطبيعة الحال كانت هناك بعض المشاكل، كان من يرى أنه يستحق الإعفاء ولم يعفى كصندوق القرض الفلاحي فهو يعالج حالة بحالة حسب المقاييس والشروط الموضوعة.

ويمكن لي نقولكم أن المستفيد الأكبر من ذيك 100 ألف هما الفلاحة الصغار اللي عندهم أقل من 50 ألف درهم، بحيث وصلوا ل86 ألف بالنسبة لهذه السنة لسنة 2007.

فكما قلت الإجراء الذي اتخذته الحكومة في إطار الإجراءات التي اتخذت للتقليل من آثار الجفاف، فهي إيقاف كل المتابعات، وهذا منذ شهر مارس، إيقاف جميع المتابعات والمطالبة بالمستحقات لهذه السنة، ودراسة حالة عن حالة كل من له حالة لأنه كما قلت يعني الفلاحة كلهم ماشي بحال بحال حتى في سنة الجفاف، هذاك اللي فعلا داير غير الحبوب ما يمكنش لنا نقارنوه مع اللي دير شوية ديال الحبوب وداير شوية ديال الخضر أو عندو المسقي، كل حالة حالة إلا وهو مستعد الآن يتدارسها ويرى ما يستحق، يعني أن يتخذ من إجراءات كما هو معمول في جميع المؤسسات التي تقرض المواطن. شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا للسيد الوزير، الكلمة لكم الأستاذ السيد المستشار للتعقيب.

**المستشار السيد محمد عبده عز الدين:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، نشكركم على جوابكم، وهنا لابد من الإشارة إلى شيء مهم:

- أولا، السيد الوزير نحن داخل فريق التحالف الوطني طالبناكم بالحضور للجنة المختصة في اجتماع عاجل بحضور المدير العام للقرض الفلاحي، على شاكلة الاجتماع الذي عقدناه معه بإدارة الصندوق الوطني للقرض الفلاحي السنة الماضية. لكن للأسف هذا الاجتماع لا زلنا ننتظره وإلى متى؟

- ثانيا هذه السنة السيد الوزير، تعرفون جيدا أنها السنة جافة بكل المقاييس، والذي يشمل كل جهات المملكة، والمطلوب السيد الوزير، أن يكون هناك إعفاء هذه السنة إن شاء الله لبعض الديون وتأجيل البعض الآخر في إطار إعداد الجدولة؛

يعني السيد الوزير هاذ الديون اللي تطرقتوا ليها هاذي، كانت في 2005، 100 ألف فلاح اللي استفادت هاذيك ما أحنا بالنسبة إلينا ما زدناش شي حاجة ملموسة اللي استفادوا منها هاذ الناس، لأن هاذو كانوا ملفات مستعصية، ملفات مواليها ماتوا كتصيب واحد العدد ضئيل جدا اللي هما استفادوا، والأغلبية مبقاش عندهم حتى أثر كاين في البلاد، كما نؤكد على أنه من غير اللائق ومن غير المقبول متابعة الفلاحين في هذه الظروف العصيبة.

السيد الوزير، نستغل فرصة تواجدكم معنا داخل قبة البرلمان لكي نؤكد لكم على أن الإجراءات التي سبق لكم أن أعلنتم عنها لدعم الأعلاف، لا وجود لها على أرض الواقع، وذلك بفعل المسطرة الجد معقدة والمتبعة في هذا الباب. لذا نلتمس منكم التدخل بثقلكم في هذا الملف، لأن الفلاح لولا هذه الأمطار الأخيرة لكادت تكون كارثة، وبالتالي مازال ينتظركم هذا المجلس الموقر داخل لجنة الفلاحة لتدارس مجموعة من القضايا التي تهم الفلاح. وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا للمستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

**السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري:**

شكرا السيد الرئيس.

أريد أن أذكر أن فعلا السيد المستشار معه الحق، ونحن رهن إشارة اللجنة كوزارة وكمؤسسة ديال القرض الفلاحي. غير اللي بغيت نقول أنه لما تيوقع الطلب فكان هناك الاتفاق على أن الزيارة قامت بها اللجنتين من مجلس النواب ومجلس المستشارين إلى مؤسسة القرض الفلاحي، وأعطيت يعني عدد من العروض والتفسيرات، لكن نحن مستعدين في أي وقت نعود.

ثانيا، أما فيما يتعلق بالإجراءات راه العفو ما يمكنش يتخذو صندوق القرض الفلاحي لأن السنة جافة، يمكن لو يأخذ عدد ديال الإجراءات حالة بحالة، وماشي في مصلحة الفلاح. فالفلاحة كلهم اللي اتعفاوا ما يمكنش لهم يرجعوا يتعاملوا مع القرض الفلاحي أولا، ثانيا هذه المؤسسة راه ما خصناش كذلك أنها نقتلوها، ثالثا كيفما كان الحال، الدولة هي مستعدة لدعم الحالات المستعصية لأن القرض الفلاحي كيشتغل بفلوس ديال الناس، وما يمكن لوشي يستعملها في هذه الأمور.

وأخيرا فيما يتعلق بالأعلاف، المسطرة هي نفس المسطرة التي استعملت السنة الماضية والسنة اللي قبل منها، ونحن مستعدين نعاودو نشوفو الخلل فين كاين، ونشوفو علاش ماكينشاي؟ الإعتمادات موجودة 900 مليون درهم موجودة، المنشورات كلها مشات، اللجان الإقليمية تشتغل وعند الطلب بطبيعة الحال نحن مستعدين أن نلبي هذا الطلب وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا لكم، باسمكم أشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة المباركة، ونرجع إلى الأسئلة الموجهة إلى قطاع التربية الوطنية وعددها ثلاثة أسئلة. السؤال الأول موجه إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، حول الحركة الانتقالية الخاصة لأساتذة التعليم الإعدادي، للمستشارين المحترمين السادة: نور الدين بركاع، نبيه لحسن، البشير أهل حماد، محمد اجبيل، محمد الشافعي، الحبيب الزويكي، إدريس الراضي، أحمد الجغيري، فليتفضل أحد السادة المستشارين، الدكتور نور الدين بركاع.

**المستشار السيد نور الدين بركاع:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

في إطار تنظيم الحركة الانتقالية لسنة 2006 الخاصة بأساتذة التعليم الثانوي الإعدادي، أصدرتم بتاريخ 22 مارس 2006 المذكرة 41، حددتم فيها شروط المشاركة بالنسبة لأساتذة التعليم الإعدادي وأساتذة التعليم الابتدائي الذين تم إدماجهم في إطار أساتذة التعليم الثانوي.

الملاحظ عن هذه المذكرة أنها اشترطت ضرورة توفر أقدمية ثلاث سنوات في منصبهم الحالي، كما أنها لم تستثني من هذا الشرط، طلبات الانتقال لأسباب صحية أو طلبات الالتحاق بالزوج، ونحن نعلم ما لهذا من تأثير سلبي على الحالة الصحية لأطر التعليم، وكذلك على التأثير على الحالة دياهم الاجتماعية بصفة عامة، وبالتالي على المردودية دياهم كأطر للتعليم، وهاذ الشي كيأثر كذلك على التكوين والتعليم ديال أبناء ديالنا.

فلهذه الأسباب السيد الوزير، ما هي الإجراءات إذن التي تنوي وزارتكم اتخاذها لحل هذه الإشكاليات بمناسبة الحركة الانتقالية لهذه السنة 2007؟ وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة الآن للسيد الوزير فليتفضل مشكورا.

**السيد أنيس بيرو، نيابة عن وزير التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي:**

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على هذا السؤال بخصوص الحركة الانتقالية. سنويا تصدر الوزارة مذكرة تنظيمية تحدد فيها المسطرة والمقاييس المحددة لشروط المشاركة في الحركة الانتقالية الوطنية وهذا يتم بالاتفاق مع الفرقاء الاجتماعيين. من بين شروط المشاركة الاستقرار في المنصب

الحالي لمدة لا تقل على ثلاث سنوات، وذلك حرصا على ضمان السير العادي للعملية التعليمية بشكل عام.

أما بخصوص الالتحاق بالزوج، الأزواج فإن هذه الوزارة تبذل مجهودات مهمة من أجل تقارب الأزواج، حيث تمنح لهم الأسبقية في الانتقال في حدود بطبيعة الحال المناصب الشاغرة والمحتمل شغوره.

أما فيما يخص طلبات الانتقال لأسباب صحية ووعيا لما لهذا النوع من ملفات من أهمية بالغة كذلك، فإنه يتم معالجتها خارج الحركة الوطنية وطيلة السنة المدرسية، السنة الدراسية، وفق مسطرة محددة تقتضي المصادقة على الشواهد الطبية من خلال استصدار قرار من المجلس الصحي الإقليمي والمجلس الصحي المركزي. شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا لكم السيد الوزير، هناك تعقيب؟

**المستشار السيد نور الدين بركاع:**

بالمناسبة السيد الوزير، على أنه هذه الملفات نريد أن نتساءل كيف تتم معالجة هذه الملفات وخصوصا خارج الأوقات؟ هل تتم مثلا بواسطة اللجان وبالتالي تدخل العنصر البشري أو المعالجة بواسطة المعلوميات وبواسطة الوسائل يعني المعلوماتية؟ وما هي النسب ديال القبول إلى كان عندكم بعض الأرقام وبعض الإحصائيات؟ وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا للمستشار المحترم، الكلمة لكم السيد الوزير.

**السيد أنس بيرو، نيابة عن وزير التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي:**

أعتقد أن في الجواب وضحت أنه بخصوص الحركة الانتقالية تتم عبر مسطرة متوافق عليها مع الفرقاء الاجتماعيين، بطبيعة الحال يتم الاستعانة بنظام معلوماتي لكي يسهل، لأن العدد ديال الطلبات عدد كبير جدا، وهناك معايير محددة التي تمكن من انتقاء من لهم الأحقية في الانتقال لعدة أسباب.

بخصوص الجانب الصحي، فهذا يعالج حالة بحالة لأنه الجانب الصحي يتطلب دراسة خاصة، وبالتالي عناية خاصة كذلك، وهنا يدخل دور المركز الصحي الإقليمي والمركز الصحي المركزي لإعطاء الموافقة حول الانتقال.

بخصوص الأرقام، يمكن أن أعطي كل ملف يعني الذي يتوفر على كل هذه المعطيات لجميع السادة المستشارين، حول طلبات الانتقال حول طلبات الانتقال التي ووفق عليها إلى غير ذلك. وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا، السؤال الموالي موجه أيضا لكم حول إشكالية الاكتظاظ بالمؤسسات التعليمية، للمستشارين المحترمين السادة: أحمد الكور، سعيد كمال، الميلودي عفوت، حسن زهير، محمد برطني، محمد أبو السعود، محمد العقاوي، أحمد الديبوني، محمد طريبش، عبد القادر لبريكي، عبد السلام أحدوش، مولاي إدريس الحسني العلوي، محمد عبده عز الدين، محمد أبو الخدادي، الميلود ناصر، فليتفضل الأستاذ طريبش لبسط السؤال.

**المستشار السيد محمد طريبش:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

إن الإقبال الذي فرضه تعميم التعليم كما نص على ذلك الميثاق الوطني للتربية والتكوين، يعني أبان على عدة مشاكل تعيق تحقيق أهداف هذا البرنامج، وتعيق متابعة التلاميذ لدراستهم بشكل طبيعي. لعل أهم هذه المعوقات الاكتظاظ الذي تعرفه الأقسام والمؤسسات التعليمية وبالخصوص في العالم القروي والأحياء الهامشية، ولعل حيث أن بعض الأقسام تصل ومع كامل الأسف إلى حوالي 44 تلميذ في ظروف غير صحية.

السيد الوزير، لهذا يعني نسائكم عن التدابير التي يمكن التعامل بها أو يعني اتخاذها في السنة المقبلة إن شاء الله؟ وشكرا السيد الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:**

الكلمة للسيد الوزير، تفضل

**السيد أنس بيرو، نيابة عن وزير التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي:**

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد المستشار.

السادة المستشارون، أسباب الاكتظاظ هي أسباب جد متعددة، نذكر منها التزايد العمراني، النمو الديمغرافي المرتفع، بالإضافة إلى حركية السكان، وكذلك التأخير في إنجاز برامج البناءات المدرسية في الوقت

المناسب، نظرا لعدم وفاء بعض المقاولات والمقاولين بالتزاماتهم، وهي متغيرات متعددة يصعب التحكم فيها، الأمر الذي ينتج عنه عدم مواكبة وتيرة تزايد الحجرات الدراسية وعدد المدرسين لوثيرة طلب التمدرس.

ومشكل الاكتظاظ هي ليست ظاهرة وطنية، ذلك أننا لا نجد الاكتظاظ في كل المؤسسات التعليمية وعددها يقارب 9 آلاف مؤسسة، نسبة الاكتظاظ لا تتجاوز 7%، هناك بعض المؤسسات التي تعاني من هذه الظاهرة لأسباب في الواقع تكون بعيدة عن إرادة الوزارة. ففي ضواحي المدن الكبرى كالدار البيضاء مثلا، هناك حركة سكانية سريعة جدا، ورغم الاجتهادات في إطار وضع الخريطة المدرسية، لا تستجيب للحاجات الجديدة الناتجة عن هذه الحركة السكانية السريعة جدا، لأن بناء المؤسسات يتطلب حدا أدنى يمتد بين 15 إلى 18 شهرا في أحسن الظروف، وهذا يجعل من بعض المناطق تعيش ظاهرة الاكتظاظ غير أنها ظاهرة محلية توجد فيها في بعض المناطق للأسباب التي أسلفت.

تقوم الوزارة بمجهودات كبيرة كذلك للتخفيف من هذه الظاهرة، تعمل حاليا على توفير الشروط حتى لا تعرف الثانوية التأهيلية هذه الظاهرة، لأن الضغط في الثلاث السنوات المقبلة سيكون على مستوى الثانوي التأهيلي كما هو الشأن حاليا بالنسبة للثانوي الإعدادي، نظرا لمضاعفات تعميم التمدرس.

الوزارة وضعت مخططا استراتيجيا يتجاوز عشرية الإصلاح، ويصل إلى أفق 2020. وعموما لمواجهة هذه الظاهرة، يتم اتخاذ مجموعة من الإجراءات عند كل دخول مدرسي، من بينها تسريع وتيرة إنجاز مشاريع البنايات المدرسية وتجهيزها، إعادة انتشار الفائض من المدرسين، إعادة النظر في البنايات البيداغوجية للمؤسسات التعليمية في اتجاه تجاوز هذه الظاهرة وتوظيف الحجرات المغلقة والصالحة للاستعمال. شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا لكم، الكلمة في إطار التعقيب.

**المستشار السيد محمد طريبش:**

نشكر السيد الوزير على بعض الإيضاحات. وبالخصوص الجوانب المتعلقة بالاكتظاظ والأسباب التي تؤدي إلى هذه العملية، مع العلم أن – قلتم السيد الوزير– بأن الوزارة تبقى في منأى وبعيدة عن بعض الطرق التي تؤدي إلى الاكتظاظ. إذن من سيكون المسؤول السيد الوزير؟ مع العلم أن السياسة الوطنية والسياسة التعليمية تشتغل في إطار مندمج بين القطاعات الأخرى وبين الوزارات الأخرى، ولابد من وضع برنامج وتخطيط، يعني مدقق، وتتبع حركية السكان والحركية الاقتصادية والاجتماعية خلال سنوات.

وكذلك اتخاذ التدابير للسنوات القادمة حتى يتم التغلب على هذه الظاهرة، مع العلم أن الميثاق الوطني للتربية والتكوين وبدعامته كلها تتحدث عن جودة التعليم، وذلك يعني بتأهيل المدرسة الوطنية التي تعتبر رافعة أساسية في التربية والتكوين، والتربية على المواطنة وغيرها.

وكذلك أن الميثاق الوطني للتربية والتكوين أيضا يتحدث عن البنيات التحتية وعن الوسائل وعن التجهيزات، وكذلك حتى الموارد البشرية، وكذلك رجال ونساء التعليم، والأطر الإدارية المسيرة والساهرة على هذه المدارس وعلى هذه الأجيال، يعني المتعلمة. فلذلك السيد الوزير يجب مراجعة ظاهرة الأقسام المشتركة، وكذلك التخفيف من الاكتظاظ لكي نصل حقيقة إلى تحقيق ما يسمى بجودة التعليم. وشكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار المحترم، لكم الكلمة في إطار الرد السيد الوزير.

**السيد أنس بيرو، نيابة عن وزير التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي:**

فقط لأشير أن الوزارة تقوم بالتخطيط، تقوم بالإعداد لدخول كل مدرسي مقبل، تقوم بإعداد خريطة مدرسية، ولكن هناك في بعض السنوات أسباب قد تتجاوز هذا التخطيط. أعطي مثال فقط بالنسبة لسنوات الجفاف، لما تكون سنوات الجفاف يكون هناك هجرة مكثفة لضواحي المدن وبالتالي فيصعب الأخذ بعين الاعتبار هذا المعطى سنوات من قبل.

على أية حال فإن الوزارة تأخذ في السنوات المقبلة لتسريع الوثيرة للإعداد وتوفير كل الحجرات للتلاميذ القادمين. وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا لكم.

السؤال الموالي موجه لكم أيضا حول تفاقم غياب المدرسين، للمستشارين المحترمين السادة: عبد اللطيف أوعمو، محمد تاضومانت، أحمد الرحموني، العربي خربوش، محمد الرحموني، محمد الزعيم، أحمد الشوفاني، لحسن أكوجكال، سيدي محمد أخطور، جناح عبد العزيز، أحمد الطاهري، محمد صالح اقميزة، محمد تالموست، حسن الغزوي. فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال. الحاج العربي خربوش.

**المستشار السيد العربي خربوش:**

السيد الرئيس،

السيدة المستشارة،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

لقد تفاقمت في السنوات الأخيرة ظاهرة غياب المدرسين تحت ذرائع ومبررات مختلفة، وبشكل خاص الرخص المرضية، ونشرت بعض الصحف الوطنية أرقاما مقلقة حول عدد الشواهد الطبية في بعض النيابات الإقليمية.

لقد أصبح واضحا اليوم في أغلب المؤسسات التعليمية، سواء الابتدائية أو الإعدادية أو الثانوية، أن الغياب عن العمل وتقديم شواهد طبية ممارسة شبه يومية. ومما فاقم هذه الظاهرة، سهولة الحصول على الشواهد الطبية من أطباء القطاع العام والخاص على السواء لكونها تسلم بمقابل مالي، مما يشجع بعض الأطباء على منح شواهد طبية دون أن يكون هناك داعي مرضي فعلي.

وإذا أضفنا إلى ذلك، التغيبات بدون رخصة خاصة في العالم القروي، والإضرابات التي أصبحت عشوائية في هذا القطاع وتغيبات التلاميذ، فإن الحصص الدراسية الفعلية في التعليم العمومي أقل بكثير من الحصص المقررة والضرورية لتكوين معرفي وتربوي في حدوده الدنيا.

ونرى من واجبنا إثارة خطورة هذا الوضع رغم حساسية الموضوع، بل ونرى أن من واجب المنظمات النقابية للقطاع للانتباه لانعكاسات هذه الظاهرة على مستقبل التعليم العمومي ببلادنا ومصداقية وسمعة أسرة التعليم التي عرفت دوما بجديتها ومسؤوليتها وضميرها المهني الحي.

وإذا كانت مسؤولية التقليص من هذه الظاهرة ملقاة على عاتق أطراف متعددة، منها أسرة التعليم نفسها، فإن مسؤولية الحكومة، وخاصة قطاعي التربية الوطنية والصحة، قائمة وملحة، لأن لديها الوسائل العملية سواء على المستوى الإداري والقانوني، أو على مستوى المساهمة بوسائل متعددة في دعم ثقافة المسؤولية والرفض الذاتي للعبث بمستقبل أبناء الشعب.

إن الأمر يتطلب تدابير إدارية على مستوى وزارة التربية الوطنية، لمراقبة مصداقية الشواهد الطبية، لكن أيضا حوارا مع وزارة الصحة والهيئة الوطنية للأطباء لإعادة المصداقية للشواهد الطبية. ونرى أنه من الضروري اتخاذ تدابير لحماية التلاميذ والتخفيف من تأثير الظاهرة عليهم، ومنها توفير مدرسين احتياطيين، وتوفير فضاءات لاستقبال التلاميذ في حصص غياب المدرسين: قاعة الدرس، مكاتب، أنشطة تربوية، عوض ترك التلاميذ عرضة للشارع والضياع.

نود من معاليكم تقديم إحصائيات دقيقة بعدد ساعات الغياب وعدد الرخص الطبية، وانعكاسات ذلك على التحصيل الدراسي من جهة، والتدابير التي تتخذونها أو تنوون اتخاذها للتقليص من هذه الظاهرة من جهة أخرى. وشكرا لكم.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا للمستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤال.

**السيد أنس بيرو، نيابة عن وزير التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي:**

السيد الرئيس.

السيدة المستشارة.

السادة المستشارين،

المعايير المعتمدة لضبط غياب نساء ورجال التعليم تخضع لأحكام مرسوم صدر بتاريخ 10 ماي المتعلق بتحديد الشروط وكيفية تطبيق القانون 81-12، بشأن الاقتطاع من رواتب موظفي وأعوان الدولة والجماعات المحلية المتغيبين عن العمل بصفة غير مشروعة، وكذا لما ورد في المذكرة الوزارية بتاريخ 27 أبريل 2005.

كما أن الوزارة تقوم أيضا بتحريك المسطرة التأديبية في حق الموظفين الذين تتجاوز مدة تغيبهم 10 أيام خلال السنة الدراسية، سواء كانت متقطعة أو متتالية، وذلك بعرض ملفاتهم على أنظار المجالس التأديبية.

أما بالنسبة للإضرابات، فإن الوزارة تحترم حق الإضراب كحق دستوري، وكإجراء مسؤول وصادر عن جهات تحترم مسؤولياتها، وتحترم حق التلميذ في التعلم والمعرفة. ولكن عندما تتحول الأمور إلى شكل من أشكال الفوضى، فإن الوزارة تكون ملزمة باتخاذ الإجراءات الإدارية الصارمة في حق كل التجاوزات، وذلك حفاظا على المصلحة العامة، وحماية للمؤسسة التعليمية.

أما الموظف الذي ينقطع عن عمله لأسباب صحية، فيدلي بشهادة طبية لرئيسه المباشر إما شخصيا أو عن طريق أحد أقربائه في أجل لا يتعدى يومين من أيام العمل، وثلاثة أيام بالنسبة للعاملين بالوسط القروي، وفي حالة عدم اقتناع الإدارة بصحة المعلومات المتضمنة في الشهادة الطبية، فإنها تقوم بالإجراءات التالية:

- إخضاع الموظف للفحص المضاد من طرف طبيب تعينه الإدارة أو من طرف اللجنة الطبية الإقليمية؛
- القيام بالتحريات الإدارية للتأكد من أن الموظف يستعمل رخصته للعلاج.

بالإضافة إلى أعمال المراقبة الطبية والإدارية، فإن الذين يتمادون في الإدلاء بالشواهد الطبية، أو الذين يدلون بالشهادة الطبية خارج الآجال القانونية، أو الذين لم تصادق اللجن الطبية على الشهادة التي أدلوا بها، أو الذين تبين من خلال المراقبة الطبية أنهم يستغلون الرخص الطبية لأغراض أخرى غير العلاج، فإن الوزارة لا تتأخر في تطبيق الإجراءات اللازمة في حقهم. في هذا الإطار، الوزارة بادرت إلى الخصم من رواتب الموظفين الذين أخلوا بواجبهم، حيث بلغ عدد الموظفين الذين شملتهم الاقتطاعات بناء على تغيبات غير قانونية 86.322 خلال فترة متراوحة ما بين 2006/01/01 إلى غاية 2006/11/01 و37.175 اقتطاع خلال الفترة المتراوحة ما بين 2006/11/01 إلى غاية 1 مارس 2007. وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا لكم السيد الوزير، إذا الكلمة في إطار الرد على التعقيب للمستشار للمحترم الأستاذ الطاهري.

**المستشار السيد أحمد الطاهري:**

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

ترددنا كثيرا في طرح هذا السؤال لما له من تأثير على نفوس الأساتذة المحترمين، ولكن فضلنا اتخاذ قرار من أجل طرحه. السيد الوزير لا نتحدث عن الأساتذة الشرفاء النزهاء الذين أسدوا خدمات جليلة لهذا البلد، بل نتكلم ولا نقف عن "ويل للمصلين" نستمر إلى القول "الذين هم عن صلاتهم ساهون". لا نتكلم عن الأطباء النزهاء الشرفاء، نتكلم عن الذين ضلوا.

إذا في هذا الإطار السيد الوزير، ولما لهذا المشكل من تأثير كذلك على جودة التعليم، هذه الظاهرة التي أصبحت تتسع سنة بعد سنة وتكون إخلالا خطيرا يعرقل من تنفيذ برنامج تحقيق الجودة المنشودة. هذه الظاهرة التي تزيد من ثقل أعباء أولياء التلاميذ وتجعلهم يلجؤون إلى تأجير أساتذة ومعلمين لتقوية مستوى أبنائهم. هذه الظاهرة التي هي في نفس الوقت تسيء إلى مصداقية التعليم العمومي الذي هو نواة المدرسة الوطنية المنشودة.

نحن نعلم أن وزارتكم قامت بمجهودات جبارة في هذا الميدان من أجل محاصرة هذه الظاهرة، إلا للأسف أنها لازالت في تزايد، لذلك نسمح لأنفسنا بعد إذنكم السيد الوزير، في تقديم مقترحات ربما ستنير الطريق لكل ذوي النيات الحسنة. إذن نقترح التفكير في هذه الظاهرة من خلال:

- إحداث جهات طبية مؤهلة لتسليم الشواهد الطبية المقبولة، أو إحداث مصالح طبية على صعيد كل نيابة تكون الصلاحية لها وحدها من أجل تسليم شواهد الغياب؛
- ثانيا، تأسيس الفضاءات الخاصة بداخل المؤسسات لاستيعاب التلاميذ أثناء حصص غياب الأساتذة أو المعلمين من أجل تأطيرهم، وحتى لا يغادروا المدرسة في ذلك الوقت نظرا لما يتبع تلك الغيابات من مخاطر؛
- ثالثا، تحسيس كل المتدخلين في المؤسسات التعليمية بخطورة غياب المعلمين، وبالخصوص بالعالم القروي من أساتذة ومعلمين أنفسهم ومنظماتهم المهنية والنقابية وأولياء التلاميذ وطاقم التدبير وتسيير المؤسسات وجمعيات المجتمع المدني التي تعنى بالتربية والتكوين، كذلك نود السيد الوزير أن لا نجزر أو أن تلك الطريقة التي يجزر بها

الأساتذة هي غير كافية للأساتذة الذين يتغيبون، لأن الاقتطاعات لا تؤدي إلى تحسين الجودة، فاللي غادي يتقطع لو شوية دالفلوس من الراتب ديالو، متنظنش راه تجازى بل غادي يستمر، أنا كنقترح باش تكون مؤاخذة أكثر عقوبة. شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا، الكلمة لكم السيد الوزير من أجل الرد على التعقيب.

**السيد أنس بيرو، نيابة عن وزير التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي:**

شكرا السيد المستشار المحترم، وأرحب باقتراحاته التي تذهب في اتجاه الرفع من مستوى الجودة في التعليم في بلادنا، وأقول له كذلك أننا نكن كل احترام وتقدير للمعلمين والأساتذة الشرفاء، وأن كل من يتقاعس وكل من يغش في هذه المهنة فهو يرتكب جريمة في حق الأطفال، وفي حق مستقبل البلاد، ولا يمكن أن يقابل إلا بالصرامة والحزم، وكل مقترح يذهب في هذا الاتجاه فنحن نرحب به. وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا لكم السيد الوزير، باسم المجلس نشكركم على مساهمتكم القيمة ونرجع مرة أخرى إلى قطاع الإسكان والتعمير، مع السؤال حول غياب فضاءات خاصة للصناع التقليديين في مختلف المشاريع السكنية التي تم إنجازها، للمستشارين المحترمين السادة: محمد قدري، محمد الأنصاري، الطاهر الفيلالي، بنجيد الأمين. الكلمة للأستاذ قدري، فليتفضل مشكورا.

**المستشار السيد محمد قداري:**

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الرئيس،

قبل استعراض تفاصيل السؤال الموجه إلى سيادة الوزير، أود أن أستحضر فقرة من الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في ندوة فاس سنة 2001 حول الصناعة التقليدية والتي جاء فيها: "وبالنظر للمؤهلات التي يزخر بها هذا القطاع، فإننا عازمون على استثمار تواجد فعالياته بمختلف مناطق البلاد، الحضرية والقروية لنجعل منه معينا لا ينضب للتشغيل، وأداة فعالة للتنمية المحلية المندمجة" انتهى كلام جلالة الملك.

السيد الوزير،

لعل الاجتماع كذلك الهام الذي انعقد في سنة 2003 بمقر وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي آنذاك، والذي تفضلتم سيادتكم أثناءه بتبشير أسرة الصناعة التقليدية بالاهتمام الذي سوف تحظى به من قبل المخططات العمرانية الحكومية، كان نقطة تحول إيجابية تنسجم مع الإرادة السامية لجلالة الملك المعبر عنها في الفقرة المذكورة، وهو ما جعلنا اليوم كمنتخبين نبدي تفاؤلا كبيرا بخصوص توسيع دائرة المستفيدين من الصناع التقليديين بالمدن القطبية الجديدة والمشاريع الإسكانية المعلن عنها في جميع أطراف البلاد، وسيكون تفاؤلنا كذلك واقعيا ومنطقيا إذا ما تم إنجاز فضاءات متخصصة لفائدة الصناع الفرادى والمقاولات الحرفية الصغرى والمتوسطة بجميع المشاريع العمرانية المستحدثة، على أمل أن يتم مراعاة التقاليد والعادات المتداولة بين أرباب المهن الذين كانوا دائما يشتغلون في شكل حناطي أو تجمعات مهنية des coopérations ، تتميز باحترام الأصول ومراعاة قواعد التجانس المهني، بحيث لا نرى مثلا تجمعا للحلاقة أمامه تجمع للنجارة، وكذلك تجمع لمصلح السيارات أمام صانع الجلد.

إن أهم شيء بالنسبة للحرفيين هو أن يشتغلوا داخل فضاءات تحترم القواعد المهنية الأصيلة، وسيكون من باب الإنصاف لو يضم كل مشروع سكني فضاءات متميزة للحرفيين، وأن تمنح الجمعيات المهنية فرصة للتفاوض مع المؤسسات الجهوية للتجهيز والبناء لأجل الحصول على مقرات عمل أو سكن لفائدة الصناع المنتسبين إليها.

إذن المغرب عبارة عن ورش بنائي كبير ومفتوح في وجه كل المواطنين، والحمد لله وإن الصناع ليعتبرون هذا الظرف التاريخي المتميز فرصة لهم لكي يحصلوا على فضاءات خاصة بهم، تجعلهم يعملون في ظروف جد مناسبة.

وبالمناسبة كذلك، نود أن نشكركم السيد الوزير على مشروع عمارة الصانع الذي قررتم إنجازه بمدينة مكناس جوار مشروع لفائدة كذلك الجمعية الرياضية للنادي المكناسي مع كرة القدم، هذا المشروع الذي كان بإمكانه أن يشكل نموذجا للمواصفات المطلوبة بالنسبة للصناع،

لولا أن هذا المشروع قد تم تغييره من طرف المسؤول السابق وليس الحالي، لأن المسؤول الحالي في الحقيقة أبدى استعداده لإنجاز هذا المشروع.

ولهذه الأسباب السيد الوزير نسائلكم: ما هي الفضاءات التي تم تخصيصها للصناع التقليديين بمختلف المشاريع السكنية التي تم إنجازها أو المبرمجة على المدى القريب والمتوسط، علما بأن الصناع التقليديين يشكلون طبقة مهنية ذات قاعدة عريضة، ونقصد بهم الصناع ذوي الدخل المحدود أو المتوسط؟ شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا، الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة عن السؤال تفضلوا.

**السيد توفيق احجيرة، الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالإسكان والتعمير:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار، لقد شاركتم أنتم شخصيا في المبادرات الحكومية لفائدة الحرفيين والصناع التقليديين.

أولا، في اللقاء الوطني اللي عرفت في مدينة الدار البيضاء، ولا في اللقاء الجهوي الأول اللي كان في مدينة أكادير. اللقاء الأول تم إمضاء اتفاقية مع الغرف ديال الصناعة والتجارة وغرف الصناعة التقليدية من أجل تشييد برامج خاصة بتامسنا وتامنصورت، أما فيما يتعلق بالملتقى الجهوي للمبادرات الجهوية للصناع التقليديين والحرفيين بأكادير، تمت إبرام اتفاقية مع الغرفة ديال التجارة والصناعة والصناعة التقليدية، من أجل برنامج خاص بالحرفيين تامسنا وتامنصورت.

فيما يتعلق بتامسنا، برنامج ديال 899 مسكن ب445 مليون درهم، فيما يتعلق بتمنصورت 331 ديال الوحدات السكنية منها 210 فنادق للصناع، 60 ورشة، 55 متجر، 6 فضاءات للمكاتب، أكادير 1000 شقة زائد 500 متجر، كنضيف لهذه اللائحة البرامج التقليدية اللي فيها مبادرات ديال الغرف ديال التجارة والصناعة والغرف ديال الصناعة التقليدية عبر مجموع التراب الوطني.

غادي نعطيك لائحة فقط من أجل الاستئناس، ماشي كاملة اللي كتهم مراكش وشيشاوة وتملالت وآيت ملول وورزازات والسمارة وفاس وبنكرير والقلعة وآسفي والصويرة، واللائحة طويلة. هاذوا مبادرات محلية، كنزيد لها أشياء أخرى ذات أهمية وبأهمية بمكان "الفوكاريم" (FOGARIM) اللي اليوم قربنا نوصلوا ل19 ألف مستفيد، 46% من المستفيدين من الصندوق ومن الخدمات ديال "فوكاريم" كيستفدوا منها التجار والحرفيين.

كذلك 50 ألف هكتار اللي فتحتها الدولة من أجل التخفيض من الغلاء المرتفع للعقار اللي عرفتو بلادنا في الآونة الأخيرة، هذا كذلك فيه مناطق واسعة جدا مخصصة للحرفيين والصناعة التقليدية، وأنا مستعد، السيد المستشار، أن أمدكم بالأطلس، يعني بالوثيقة التي أعدتها الوزارة واللي كتعلن فيها بالتفاصيل ديال هاذ المناطق الجديدة.

كذلك هناك تجزيئات عادية اللي تجهزات وتهيآت لفائدة الصناع التقليديين، وأنتم تعلمون المكانة المتميزة اللي كيحضى بها الصانع التقليدي، أولا في تاريخ بلادنا، أنه الناس الوطنيين اللي شاركوا في الاستقلال وانعتاق المغرب، وكذلك بحكم أنهم شريحة واسعة في بلادنا، ونكن لهم كل الاحترام، وهادي فقط شيء من الإسداء يعني من إعطاء أو رد شيء من الجميل لهذه الشريحة ديال المجتمع المغربي. شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا لكم، هل هناك من... تفضلوا الأستاذ محمد قدري.

**المستشار السيد محمد قدري:**

شكرا، حقيقة تنشكرو السيد الوزير عن هذا الرد المقنع والشفاف، لأن السؤال لما طرحناه لأنه حقيقة اليوم الحكومة قريبة تسالي المدة ديالها، فلما طرحنا هذا السؤال حتى يعرفوا كذلك الشعب المغربي ماذا قامت به الحكومة لصالح فئة عريضة، وهاذ الفئة العريضة هي التي تشغل هما الصناع التقليديين.

كنشكركم حقيقة لأنه "الفوكاريم" اللي تكلمتوا عليه اعطى واحد الدفعة قوية للقطاع، ولكن كنطلبو منكم كذلك باش تكون تنسيق مع غرف الصناعة التقليدية، وهنا لابد ما غادي نفتح قوس باش ما نديوش على كلام الأعداء اللي تيتقال بأنه الحكومة مادارت والو. احنا سألناكم لأن رد الاعتبار لهذه الشريحة يمر عبر سكن ومكان للحرفة.

كذلك المؤشرات كلها الاقتصادية كلها بالأخضر، إذا فلابد من هذه الشريحة كذلك حتى هي تساهم في بناء المغرب ديالها، والإستراتيجية كما قلتم السيد الوزير، الإستراتيجية اللي عندنا دابا

الأرقام وعندها أهداف إستراتيجية 2015 غادية في هذا الاتجاه كنطلبو باش الحكومة كلها تمشي في هذا الاتجاه. شكرا السيد الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا لكم، السيد الوزير لكم الرد على التعقيب، تفضلوا.

**السيد توفيق احجيرة، الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالإسكان والتعمير:**

ماشي تعقيب، تكميل هذي مناسبة أعطاها لي السيد المستشار لأوجه عبر مؤسستكم التشريعية المحترمة نداء إلى كل الغرف ديال التجارة والصناعة وديال الصناعة التقليدية، أنهم تحت إشراف السادة الولاة والسادة العمال، أنهم يتقربوا من المؤسسات العمومية ديال الإسكان LES ERAC والعمران، وكذلك الوكالات الحضرية من أجل إبرام اتفاقيات، من أجل إعداد برامج خاصة، خاصة وأنه اليوم كاينة مبادرات طيبة.

غادي نعطيك مثلا المدينة الجديدة تامسنا، نحن بصدد راه خرجوا الإعلانات اليوم في الجرائد، نحن بصدد إعداد برنامج سميناه "قصبة تامسنا" اللي غادي يبني في شكل مدينة عتيقة واللي غادي يكون فيه مساكن الفوق، وورشات ومعارض ديال الصناعة التقليدية التحت، وسوف يخصص فقط للتجار والصناع.

وكذلك في المدينة الجديدة ديال تامنصورت، ويعني مناطق خاصة راك سمعتي قبيلة كنهدر على الفنادق، غادين نرجعو المبدأ ديال الفنادق بصيغة هندسية وصيغة اجتماعية جديدة من شأنها أنه تحيي الفضاءات القديمة ديال الصناعة التقليدية داخل المدن العتيقة.

هاذي فقط بعض المبادرات اللي كنتمنى أن جميع الغرف يتصلوا مع المؤسسات الجهوية والممثليات الجهوية ديال الإسكان والتعمير من أجل تطوير شركات في هذا الاتجاه. شكرا

السيد رئيس الجلسة:

آخر سؤال موجه لكم يتعلق بتدخل المؤسسات العمومية في مجال السكن، للمستشارين المحترمين السادة: محمد الخضوري، مولاي الحسن الطالب، عبد الرحمان الدرهم، عمر مورو، محمد العلمي، محمد الهبطي، أحمد العاطفي، حسن أكليم، عبد الرحمان أشن، علي سالم الشكاف، سعيد سرار، حسن القاسمي، محمد نقاد، محمد تحيفة. الكلمة لأحد السادة المستشارين، الكلمة للأستاذ الخضوري.

**المستشار السيد محمد الخضوري:**

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة المستشارة والسادة المستشارون،

السؤال ديالنا كان تطرح في أكتوبر 2006، ولهذا كاين واحد العدد د المسائل اللي مهم تصلحات.

تلعب المؤسسات العمومية للعمران والمؤسسات الجهوية "ليراك" (ERAC)، دورا أساسيا على مستوى إنعاش العقار والنقص من الخصاص الكبير في مجال السكن وتوفير المنتوج السكني الاجتماعي للفئات الضعيفة، والسكن الاقتصادي لذوي الدخل المحدود، غير أن مجموعة من العمليات التي تقوم بها هذه المؤسسات لا تتم وفق الأهداف المركزية التي أنشأت من أجلها، حيث أن عدة تجزيئات تفوت بأثمنة جد مرتفعة، وهو ما يجعلها تتساوى مع المنعشين الخواص الذين غالبا ما يمارسون المضاربة.

كما أنها لا تشترط في الكثير من عملياتها إثبات عدم التوفر على السكن بالنسبة للاقتصادي الأحادي، مما يفتح المجال أمام المضاربين لاستغلال البرامج السكنية للمؤسسات العمومية والمضاربة فيها. وعليه فإننا نسائلكم السيد الوزير عن الإجراءات التي تنوون اتخاذها لعقلنة تدخل هذه المؤسسات في الاتجاه الذي أريد لها؟ وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا للمستشار المحترم، الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

**السيد توفيق احجيرة، الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالإسكان والتعمير:**

المؤسسات العمومية ديال الدولة كتبيع بقع أرضية بأثمنة مرتفعة في بعض الأحيان بنفس المستوى ديال القطاع الخاص، نعم هاذشي صحيح وغادي نوضع السيد المستشار في الصورة، غادي نحاول نوضعك في الصورة.

المؤسسات العمومية، المؤسسات ديال الدولة عندها جوج أنواع ديال المنتوجات، كاين منتوج ديال إعادة الإسكان مخصص للبراريك واللي كيتباع متوسط ديال 10 أو 12 ألف درهم، بمعنى أقل بثمن ديال الكلفة باش طاح علينا ب50 ألف درهم، هاذ 50 ألف درهم

إما تمول من طرف الميزانية العامة للدولة عبر الصندوق الوطني للتضامن، أو بنظام الموازنة، يعني بقع أخرى في الواجهات ديال الشوارع كيتباعوا بأثمنة مرتفعة وذاك الربح اللي كيتربح كيجعل أنه نعوضو هذاك 50 ألف درهم اللي مشات في كل بقعة.

راه ما كاينش بقعة في المغرب واحنا كنعرفو الأثمنة اللي كتباع ب12 ألف درهم، نعطيك مثلا طوما والسكويلة اللي كنرحلوهم الآن في مدينة الدار البيضاء، وما أدراك ما مدينة الدار البيضاء، الأسرة كتخلص 20 ألف درهم وكتدي 2 مستويات، يعني 2 طوابق ب20 ألف درهم في مدينة الدار البيضاء.

مكناس كنت فيها هاذ الصباح كيخلصوا الناس متوسط 12 ألف درهم بينما البقعة وكاين الحساب أنه كتطيح بواحد 60-70 ألف درهم على الأقل، الباقي ها منين كيجي، إما من الميزانية العامة للدولة أو نظام الموازنة.

في بعض المرات نعم كنبيعو ب3000 أو 4000 درهم للمتر المربع في البقع الموجودة في الواجهة باش نضمنو التوازن ديال العمليات، هاذ الصنف الأول والصنف الثاني، هاذ الشي أحدث واحد النوع من الخلل، واحد النوع من التجاوزات، ما فيها باس نكولها ليك هما دعانا أنه نحضر"la charte commerciale"، "الميثاق التجاري" لليوم وضعناه في الأنترنيت رهن إشارة كل الزبناء ديال المؤسسات العمومية. كنكولو ليهم ها الشروط ديال البيع، ها كيفاش غادي نبيعو المؤسسات، باش نخرجو من المنطق ديال الزبونية، باش نخرجو من المنطق إلى كان شي منطق مازال رائج اليوم، ديال هاذا ما نعرف أشنو هو وهذا ما نعرف أشنو هو.

الأشياء نحاول أن ندفعها نحو أعلى مستوى من الشفافية، أكثر من ذلك أننا نؤمن بشكل كبير أنه فيما يتعلق بالبقع المخصصة لإعادة الإسكان اللي كتحكم فيها اللجن المحلية، السلطة والمنتخبين اللي مافيهاش مناقشة. فيما يتعلق بالقطع الأخرى، غادي نعطيوها للقطاع الخاص، التسويق ديالها، الجانب التجاري، نريد، نتوق، نتمنى، نعمل من أجل أنها نعطيو للقطاع الخاص هو اللي يقوم بهذه العملية، ماشي الموظفين ديال الدولة. شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا لكم السيد الوزير، هل لكم تعقيب السيد الرئيس؟

**المستشار السيد محمد الخضوري:**

تنشكروا السيد الوزير على هذا التوضيح ديال السياسة بالنسبة للسكن اللي تنعرفو، السيد الوزير، أنه هاذ الشيء اللي قلتيو صحيح، لأنه هو المؤسسة الجهوية عندها صعوبات كبيرة اللي كتعرفوها أنتما ويجب المساعدة ديال هاذ المؤسسات على حقاش كتدخل في عمليات يعني في الأول كتكون عمليات نظيفة فإذا به كتصبح واحلة مع واحد المحيط ديالها الإداري. فالمشاكل اللي ما يمكنش ليها تحلها. لذلك الدور ديالكم الأساسي لتطبيق هاذ الشيء اللي كتقولوه أنتما على حقاش بعض المرات كيتصاب المسؤول الجهوي لا حول له ولا قوة. هذه نقطة أولية، النقطة الثانية كترجع لبعض المؤسسات اللي كتمشي غير البلاصة اللي فيها الأرباح، ولكن هاذشي تغير من بعد هذه السنة الأخيرة بحال دبا la CGI. la CGI كتبني في الرباط، ولكن فاش كتجزء علاش ما تبنيش في فاس؟ علاش ما تبنيش في الراشيدية؟ علاش ما كتبينش في مدن أخرى باش على الأقل توزن واحد التوزان؟

السكن كتجي إلى الرباط كتبني في الرياض، ولكن علاش ما كتبنيش في مدن بحال فاس، بحال مكناس بحال إلى آخره؟

هذه من المسائل زعما اللي خص هاذ المؤسسات تلعب دور ديال التوازن باش المواطن تكون عندو واحد الاختيار، ما هو فيه واحد النوعية ديال الدولة وكاين الخواص وتيبقى عندو الإختيار ديك الساعة، له الاختيار وتيكون في الحرية.

النقطة الثالثة هو ملي كتكون عملية تيكون الطلب أكثر من الموجود وتيخلق واحد الدحاس بزاف لهذا إلى جات المشاريع اللي غادي تكون، تكون بعد دراسات على الخصاص أولا ويكون واحد شوية د الوفر باش حتى اللي بغى يشري يشري في الراحة ماشي في الدحاس وفالجري إلى آخره وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا الكلمة لكم السيد الوزير.

**السيد توفيق احجيرة، الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالإسكان والتعمير:**

شكرا السيد الرئيس.

فقط غير واحد الإشارة فيما يتعلق بla CGI، هذه مؤسسة تابعة لصندوق الإيداع والتدبير والأساس منها هاذ المؤسسة التي تقوم

بعمل جيد هي تقريبا متخصصة في الطبقة المتوسطة، وجات la CDG وجاء صندوق الإيداع والتدبير وأحدث واحد المؤسسة سميتها "ديار المنصور" عاد جديدة اللي جعلتها تتخصص في السكن الاجتماعي، وكتقوم بالعمليات ديالها في الضواحي ديال مدينة الرباط.

فيما يتعلق بالجانب التجاري، راه المسؤولية صعيبة جدا وخاصة أنا كنتكلم بالجزء المتعلق بالبراريك واللي فيه لوائح رسمية، فيها واحد العشرة أو 11 إمضاء من طرف كل مكونات ديال المنظومة المحلية، هاذي ما فيهاش نقاش.

البقع الأرضية الأخرى، راه إلى حلينا الجرائد كل نهار اللي استفاد راه أستافد واللي ما استافدش كيمشي يكتب في الجرائد راه شي شروط مشبوهة وهاذ الشي توزع في شروط غير ماعرفتش أشنو هو إلى آخره، هاذ الشيء غادي نخرجو منو.

أولا أول مرحلة وهو هاذ الميثاق التجاري اللي اليوم راه في الانترنيت وغادي يوضح شروط بالنسبة لجميع المواطنين وثانيا وهذا هو القرار التقديري الشجاع من طرف السلطة العمومية وهو غادي نعطيوا الجانب ديال التسويق لقطاع خاص متمرس، المتمرن المهني كيعرف أشغالو ونخليوا المؤسسات ديال الدولة متخصصة في الإنتاج وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا لكم السيد الوزير على المساهمة وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى قطاع المالية والخوصصة وعددها خمسة أسئلة.

السؤال الأول موجه إلى السيد وزير المالية والخوصصة حول الضرائب والرسوم الجمركية المفروضة على علف الماشية، للمستشارين المحترمين السادة: محمد كريمن، علي قيوح، محمد بلحسن خيير، محمد لفحل، الطاهر الفيلالي، عبد الحميد بلفيل، فليتفضل الأستاذ محمد بلحسن خيير.

**المستشار السيد محمد بلحسن خيير:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

يتوفر المغرب عن عدة وسائل لحماية منتوجه من الحبوب من غزو الحبوب الأجنبية بعدة وسائل، وكنذكر منها الرسوم والضرائب. وكيتوفر كذلك على خطط اللي نفذوهم الحكومات السابقة وحكومتكم الموقرة من عدة إجراءات لتقليص أوحد هذه الرسوم وهاذ الضرائب لحماية قطيع الماشية كوسيلة إنتاج في العالم القروي.

إذن السيد الوزير، مثلا إلى شفنا هاذ السنة هاذي جوج البرامج اللي تسطروا واحد اتخاذ فيه القرار يوم 10 يناير في مجلس الحكومة، واحد اتخاذ فيه القرار نهار 27 مارس لاتخاذ بعض الإجراءات لحماية القطيع والسماح لبعض الحبوب أن تدخل إلى الأسواق المغربية، بخفض الضريبة على القيمة المضافة، وكذلك حذف الرسوم الجمركية.

إلا أن هاذ الإجراءات كتعرف دائما تأخيرا ماشي غيرهاذ الشيء وليد هاذ السنة، كل سنة كيعرف هاذ الشيء تأخير، لأنه كنشوفو احنا من منظورنا أنه جوج الوزارات اللي كيدخلوا في هذا القطاع، أي الوزارة تنوب عن إنتاج الفلاحي ووزارتكم الموقرة بصفتها كتحرص على المالية العمومية، إذن على المداخل.

هاذ الإجراء اللي فيه جوج وزارات اللي كيخلي دائما تأخير في إنجاز هذه البرامج، لحد الساعة اليوم وأنا كنتكلم معكم السيد الوزير، يا الله البرنامج الأول وطرف من البرنامج الثاني ولى كيوصل فعلا للماشية. وهذا التأخير لأن هذه وسائل إنتاج حية ماشي وسائل إنتاج ميتة ما كيتسناش حتى نوصلو إلى الإدارة في الرباط، توافق ما بين الوزارتين كيتخص نلقاوا واحد الوسيلة، السيد الوزير، إمكن في مشروع ميزانية الدولة باش يكون التدخل فوري، لأنه الوزارة اللي عندها أحسن إحساس باش تعرف واش غادي نحميوا اليوم الحبوب ولى نحميوا الماشية، هي وزارة الفلاحة. وبالخصوص أنه هاذ المداخل اللي كنجيبوا من الحبوب هي مداخل ماكتعتامدش عليها الدولة كثير وكنعملوها لحماية الحبوب.

إذن احنا كنشوفو، السيد الوزير، واش ماشي ممكن أنكم تفوضوا بعض الاختصاصات ديالكم في إطار مشروع ميزانية الدولة لوزير الفلاحة؟ باش مايبقاش هاذاك الأخذ والرد اعمل PV ماتعملش PV باش نسرعو في الإجراءات والتدخل ،لأنه حتى الضياع ما يكونش كثيرا. وشكرا السيد الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا لكم، الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال تفضلوا.

**السيد فتح الله ولعلو، وزير المالية والخوصصة:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

أولا، أنا أشكر السادة المستشارين اللي طرحوا هذه الأسئلة. أنا أولا كنهنيهم لأنه غيروا الموضوع بالنسبة للسؤال اللي مكتوب، يعني غير باش نوضحوا كذلك الأمور، لكن بدون شك أنا فاهمهم كذلك على تغيير الموضوع، لأنه أخذوا بعين الاعتبار التطور اللي كاين وخاصة أنه كاين إشكالية اللي مرتبطة بالقضية ديال الجفاف والحقيقة اللي كانت ملحة جدا بالنسبة خاصة للمأكولات الحيوانات، طبعا الحمد لله الأمطار الأخيرة حلت بعض المشاكل، ولكن قبل من هذيك الأمطار أخذنا القرارين اللي اتخذناهم بطبيعة الحال هي قرارات ديال الحكومة، وتنعملوا اليد في اليد.

القرار الأول يتعلق بالشعير اللي الرسوم الآن زادت في واحد المدة معينة، وكذلك القرار الذي يتعلق بواحد المنحة ديال 60 درهم بالنسبة للقنطار للحد من الكلفة كذلك.

اللي بغيت نقول لكم بأنه احنا نعمل في إطار حكومي متضامن اليد في اليد، بطبيعة الحال، طبعا وزارة الفلاحة هي أعرف منا على واقع اللي كاين في البلاد هذا شيء طبيعي. السيد الوزير الفلاحة هو اللي كان بادر بطرح هذه القضايا في المجلس الحكومي ومباشرة بعد ذلك اتفقنا، فالآن مثلا حتى العملية ديال شراء 3 ديال المليون للقنطار، هي الآن بدأت. وعلى أي حال أنا متفق معك بأنه ماشي من صالح أي أحد أننا نتأخرو لمواجهة كل الصعوبات والإكراهات الناتجة عن هذه الأوضاع. إذن شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا للسيد الوزير، الكلمة للحاج علي قيوح تفضل.

**المستشار السيد علي قيوح:**

شكرا للسيد الوزير.

السيد الرئيس، أنا كنشكر السيد الوزير وهاذي واحد الفرصة اللي كنعرفوه كوزير للمالية بالنسبة لمحاربة ديال الجفاف، هاذ السنة راه ماكاينة محاربة إلى سمحتوا لينا راه وصل السيل الزبا.

اليوم راه المعزة اللي كانت كتسوى 12 ألف ريال راه ولات بألفين ريال النعجة، يعني ذاك الشيء لا حول ولا قوة إلا بالله وهذا العام احنا كمسنين اللي كنعرفوا الجفاف اللي كان هذه السنة عمر وما جا للمغرب، ما عمرني عقلت أنا في الشاوية ولى في دكالة وكنشوف الزرع ولى القمح على 15 سنتيم.

إذن هذا الجفاف راه واعر هاذ السنة، المحاربة ديال الجفاف ديال السنة اللي كان فيها الجفاف هاذي ثلاث سنوات دارت الحكومة مشكورة واحد الواجب، أولا أعطت لكل جماعة واحد 20 مليون، جماعة 30 مليون وخدمت ناس واسترزقوا ناس وكيعيشوا البهائم وكيعيش البشر. هاذ السنة كنسمعو هاذ الشيء ديال الحبوب والحبوب غالي والناس ما عندهم باش يشريوه، أنتم وخى تكولو وزارة الفلاحة كتعرف كل شيء اسمح ليا، ما كتعرفش كل شيء، ربما السيد الوزير راك أنت أول مدافع في هذا البرلمان من 77 ولى من 63 إلى آخره، وكنت كتمارس معارضة ومنين كتدخل احنا كنفرحو. واليوم راك تحملت واحد المسؤولية، الله يخليك إلى ما تشوف بحال هاذ الضعفاء بحال هذيك الكسيبة بحال هاذ البادية راه هاذ البرنامج اللي كاين ديال الجفاف، اسمحوا ليا راه ما اعطى حتى شي نتيجة.

إذن أشكركم والله يكثر خيرك حل الروبيني شي شوية للعالم القروي. وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

شكرا للجميع، ننتقل إلى السؤال الثاني موجه أيضا إلى السيد وزير المالية والخوصصة، حول مصير منطقة التصدير الحرة بالناظور، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الرحمان أشن، مولاي الحسن الطالب، زبيدة بوعياد، عبد السلام خيرات، أبو بكر عبيد، محمد العلمي، محمد الهبطي، عبد الرحمان الدرهم، عمر مورو، حسن أكليم، علي سالم الشكاف، أحمد العاطفي، فليتفضل الأستاذ عبد الرحمان أشن.

**المستشار السيد عبد الرحمن أشن:**

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

سؤالنا موجه إلى السيد وزير المالية والخوصصة، وهو حول مصير مشروع منطقة التصدير الحرة بإقليم الناظور.

السيد الوزير، من المؤكد أن هذا السؤال ليست هي المرة الأولى الذي نطرحه منذ سنة 1995، وهو تاريخ صدور القانون المنظم لإحداث مناطق التصدير الحرة ببلادنا، هذا القانون الذي بموجبه طبعا تستفيد هذه المناطق من عدة منافع وامتيازات تشجيعية، جبائية وجمركية، وذلك طبعا اعتبارا للدور الحيوي والمتميز الذي تقوم به هذه المناطق فيما يتعلق بالتنمية أو تنمية النشاط الاقتصادي بصفة عامة.

وكذلك مما لاشك فيه أن هذا النظام يعني نظام مناطق التصدير الحرة عرف انتشارا واسعا وتزايدا مضطردا على الصعيد الدولي، طبعا لامتيازاته ولإسهامه في خلق التكنولوجيا الحديثة، وكذلك الزيادة في القيمة المضافة في عمليات التحويل والتصدير، بالإضافة إلى جلب الاستثمارات الخارجية إلى هذه المناطق طبعا، أما بالنسبة طبعا بالنظر لكل هذه الأهمية لهذه المناطق، هذا هو الذي دفعنا إلى طرح هذا الموضوع والتساؤل بخصوص منطقة التصدير الحرة بإقليم الناظور التي كانت مشروعا منذ أمد والتي كما هو معلوم سبق لجلالة المغفور له الحسن الثاني أن أكد على أهمية هذه المنطقة، بل وأعطى تعليماته السامية آنذاك بإخراجها إلى حيز الوجود، لإيجاد الحلول طبعا الكفيلة للمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها هذه المنطقة، المنطقة الشمالية الشرقية بصفة عامة ومنطقة إقليم الناظور بصفة خاصة. وذلك طبعا في سياق إيجاد الحلول الكفيلة لإيجاد أنشطة أو لخلق أنشطة اقتصادية وإنتاجية وتجارية تكون بديلا للإنتاجيات الاقتصادية الهشة الطفيلية، إن لم نقل عليها المريضة التي تستتبع بطبيعة الحال أمراض أخرى تضر بالاقتصاد الوطني بالإضافة إلى إضرارها بسمعة البلاد.

إذن السيد الوزير، من هنا يأتي عمق سؤالنا عن الأسباب التي أخرت إخراج هذا المشروع إلى الوجود على أهميته؟ ثم ما هو موقع هذا المشروع في دائرة اهتمام الحكومة وبرامجها؟ ثم وهل هنالك أفق زمني محدد لإخراج هذا المشروع إلى الوجود؟

أمل ساكنة المنطقة، السيد الوزير، كبير في أن يكون جوابكم يدفع في اتجاه التعجيل بإخراج هذا المشروع إلى الوجود.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

الكلمة للسيد وزير المالية والخوصصة للإجابة على هذا السؤال، فليتفضل.

**السيد وزير المالية والخوصصة:**

السيد الرئيس،

أولا، أريد أن أشكر السادة المستشارين خاصة السيد المستشار اللي من المنطقة ويعرفها أكثر منا، وأؤكد له أولا، حرص الحكومة من قبل حكومة جلالة الملك على الاهتمام بهذه المنطقة ديال المغرب الشمال الشرقي، وخاصة المنطقة ديال الناظور.

ويمكن لي من الآن نطمئنو بأن المشروع الذي يتحدث عليه هو قيد الإنجاز، لأنه همنا هو خلق واحد القطب اقتصادي أساسي مهم حول اللي يدفع بجانب أقطاب أخرى اللي الآن بدات، مثلا القطب اللي كاين في طنجة والأقطاب اللي كاينة في الجنوب، باش تدفع بواحد التطور الصناعي. وتطور كذلك في مجال التجارة الخارجية انطلاقا من المنطقة ديال الناظور، وهاذ المنطقة الحرة للتصدير ما خصناش نشوفوها منعزلة عن البنيات التحتية، ولذلك هي مرتبطة ببعض البنيات الأساسية المتواجدة. عندنا الميناء في بني أنصار، مطار العروي وعندنا مجموعة من الفضاءات.

المنطقة الحرة اللوجيستيكية ديال الناظور وبني أنصار اللي عندها 20 هكتار، ومنطقة ديال التنشيط الصناعي ولاد ستوت، زايو والمناطق الصناعية ديال تاوريرت، ومننساوش كذلك الربط اللي الآن تصاوب واللي كيتصاوب كذلك للسكك الحديدية ما بين الناظور وتاوريت.

كذلك المنطقة ديال جرادة والمنطقة ديال بوعرفة وحظيرة الصناعة المتطورة في سلوان، والحظيرة الصناعية ببركان اللي على بعد فقط اللي فيها 65 هكتار، والقطب التكنولوجي بمطار وجدة. إذن خصنا نشوفو هاذ الشي كلو في هذا الإطار، في هذا الإطار هذا جات الفكرة ديال المنطقة الحرة حول ميناء بني أنصار، ومن أجل تطوير بالأساس التحويل الباطني للصناعة، بالأساس من أجل التصدير الموجه للتصدير وخاصة البلدان الأوروبية، وخاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار الموقع الجغرافي، الشيء الذي سيقوي ما نسميه في كثير من الأحيان

"تموسط" المغرب، أي كذلك أن المغرب غادي يكون عندو نوافذ بجانب الميناء ديال طنجة.

في هذا الإطار اللي بغيت نخبركم بأنه انتهت دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية، وكذلك الدراسات المتعلقة بالبيئة، المتعلقة بالمشروع القطب الصناعي المذكور هذا والآن احنا وصلنا إلى نهاية المرحلة لإعداد البنية المالية للمشروع، وهي بنية سترتكز على نوع من الشراكة ما بين القطاع العام، الدولة، وما بين القطاع الخاص.

فإذن أهنئكم على الاهتمام ومسائلتكم المشروعة، وفي نفس الوقت يمكن لي أن أطمئنكم بأنه آفاق ميلاد هذا المشروع أصبحت قريبة. وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا للسيد الوزير، الكلمة في إطار التعقيب للأستاذ عبد الرحمان أشن.

**المستشار السيد عبد الرحمان أشن:**

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير،

نسجل بارتياح كبير، السيد الوزير، كون هذا المشروع يوجد حسب طبعا فهمنا من جوابكم أنه يوجد في صلب اهتمامات الحكومة، وربما سكان المنطقة سيفرحون من طبيعة الحال كثيرا لهذا الجواب الذي تفضلتم به، والذي لا يمكن أن يفهم منه إلا أن المشروع قريب وقريب جدا، خاصة أن جميع المراحل التي تتعلق بدراسة الجدوى الاقتصادية كما قلتم وكذلك البيئية بل والمالية قد أنجزت أو انتهت، وربما نحن الآن في المرحلة الأخيرة التي سوف لن تتأخر كثيرا، وبالتالي تكونون قد أجبتم عن سؤالنا في الأفق الزمني المحدد الذي طرحناه في سؤالنا، نفهم منه أنه قريب جدا والله يوفق الجميع وشكرا السيد الرئيس. شكرا السيد الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا للأستاذ المحترم، السؤال الثالث الموجه كذلك للسيد وزير المالية والخوصصة، حول ترشيد النفقات، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس الراضي، عبد المجيد المهاشي، أحمد الشافعي، إبراهيم بنديدي، نبيه لحسن، الحسين الحداوي، أحمد الجغيري، علي أساكتي، فليتفضل أحد السادة المستشارين.

**المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:**

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

إن من أهم ما ركزتم عليه كحكومة في خطاباتكم وفي تصريحكم، هو شعار ترشيد النفقات العمومية وحسن تدبير المال العام. وفعلا لمسنا عدة إجراءات تسير في هذا الاتجاه، وقد همت على الخصوص ميزانيات التسيير، وفي نفس الوقت هناك قطاعات حكومية وبعض المؤسسات العمومية لم تلتزم بعد بهذا النهج، حيث نلاحظ ومن خلال تتبعنا لوسائل الإعلام الوطنية، أن هناك بعض النفقات غير الضرورية، بل نعتبرها تبذيرا وهدرا للمال العام.

السيد الوزير، نحن لا نشك في جدية تدبيركم، لكننا نريد معرفة ما وصلت إليه عملية الترشيد، وهل في نظركم انخرطت كل المؤسسات العمومية والقطاعات الحكومية في الحفاظ على المال العام وحسن تدبيره؟ وشكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

الكلمة لكم السيد الوزير.

**السيد وزير المالية والخوصصة:**

السيد الرئيس،

أولا أشكر السادة المستشارين على طرح هذا السؤال. أولا، أعتبر بأنه غيرتهم على المال العام شيء إيجابي جدا، وبطبيعة الحال هذا تينخرط في التوجه الذي تمشي فيه وبحال اللي قال السيد المستشار المحترم، في الواقع ملي كنجيو نشوفو في كثير من الأحيان جاوبت على هذا السؤال، ولكن ما فيها باس دائما نبداو نطرحوه ويتطرح لأنه اهتمامنا هو بالفعل أن النفقات غير المنتجة يجب تطبيقها والتحكم فيها.

الآن من كنجيو نشوفو من 2001 إلى 2006، إذا استثنينا كتلة الأجور اللي بالفعل تزادت، إذا استثنينا كذلك الإعانات اللي تزادت، وخاصة في السنتين الأخيرتين، نتيجة ارتفاع المنتوجات النفطية أو أسعارها، نلاحظ بأن الباقي ديال نفقات التسيير بقات جامدة بل تنقص بالنسبة من الناحية النسبية بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي،

بصفة عامة بقات في مستوى 6.3% من 2001 إلى 2006، وفي هذا الإطار بطبيعة الحال اتخذت واحد العدد من التدابير ما فيها باس نذكرها:

-أولا، بعض التدابير اللي عندها أهميتها. مثلا الأطر ديال الإدارة اللي كان تيحصلوا على بعض التعويضات بحضورهم في المجالس الإدارية، ما بقاوش يحصلوا عليها؛

- مثلا كاين النظام الجديد ديال تدبير واستغلال السيارات اللي أدى لا بالنسبة للإدارة ولا بالنسبة حتى لبعض المؤسسات العمومية اللي أدى إلى توفير واحد القدر لا بأس به. فمثلا في 2005 إلى 2006 وقع توفير 15 مليون درهم في هذا المجال؛

- إضافة إلى ذلك المغادرة الطوعية، هذيك المغادرة الطوعية بطبيعة الحال ماشي هو هذا موضوعنا الآن ولكن كان عندها واحد النتائج.

- نلاحظ انخفاض في الاعتمادات الموجهة إلى استهلاك الماء، الكهرباء، الهاتف، التعويضات عن التنقل. خلال سنة ربحنا أكثر من 73 مليون درهم إضافة إلى ذلك كاين واحد التوجه من أجل تخفيف الاعتمادات المتعلقة بالمقرات الإدارية؛

- كذلك عقلنة المساطر ديال الطلبات العمومية، هي من خلال الإصلاحات اللي مست خاصة المرسوم المتعلق بصفقات الدولة، وخاصة في 2006 من بعد الإصلاح اللي كان في 2008، هو غيدفع إلى ترسيخ بالأساس القيم الأخلاقية وتركيز القواعد ديال المنافسة، الشيء اللي بالضرورة غادي يجعل بأنه نطوقو بعض النفقات؛

-المقاربات الجديدة لتدبير الميزانية، وهدفها هو أولا جعل أنه الإعتمادات تكون مرتبطة بالنتائج ليس بالوسائل؛

- وأخيرا كون أنه وقع بدينا في واحد العملية ديال الإصلاح المراقبة اللي غادي تدوم في السنوات القادمة، هذي كلها بعض الآليات، إضافة إلى إعداد إطار النفقات على المدى المتوسط في ثلاث سنوات المتحرك هذي الآليات كلها يجب أن نتحكم فيها سنة عن سنة من أجل تطويق النفقات ومن أجل ألا تكون هناك نفقات غير مبررة. وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير، الكلمة للأستاذ إدريس الراضي.

**المستشار السيد إدريس الراضي:**

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

الزميلة والزملاء الأعزاء،

السيد الوزير المحترم، لا أحد يشك في حسن نواياكم الشخصية، ولقد عبرتم على هذا في اللجنة وكنتم طلبتم من مجموعة من الإخوان إلى كاين شي حاجة يخبركم، وهذا هو الشيء الذي دفعنا إلى طرح هذا السؤال. الآن السيد الوزير، هناك حالات تسير عكس هذا التصور الذي تحدثتم عنه.

أولا، هناك بعض المشاريع لا تخضع لدراسات دقيقة وتكلف خزينة الدولة مبالغ باهظة، مثلا سد سيدي الشاهد، هذا السد اتبنى فوق واحد المعدن ديال الملح وهذا ما خلاش المشروع يمشي في الطريق اللي كان غادي عليها، وما تحققتش الأهداف المرجوة، وبالتالي فهو ضياع للمال العام؛

ثانيا، السيد الوزير المحترم، عندنا فهاذ القطاع الغابوي، مثلا الغرس ديال واحد مجموعة الأراضي واللي يمكن لي نفسر الزملاء الأعزاء هو منين كيتغرس مثلا شي سكتور، كيتغرس على مدة ديال 40 سنة، لأن كاين الجنية الأولى والجنية الثالثة والرابعة وكيكلف مبالغ كبيرة تعد بالملايير.

قلنا قبايلة تكلمتو على 73 مليون درهم، هي 7 ملايير و300 مليون، هاذي لمليار المليار ومع ذلك كنشوفو هاذ المندوبية حيدات نزعات واحد المجموعة ديال الغابات اللي كانت غادية تعطي 2ème génération أي القطعة الثانية والثالثة والرابعة في 1ère génération، أي القطعة الأولى. ومشى هاذ الشيء هذا يمكن اللي نقول لك ضاعت فيه الدولة.

كاين السيد الوزير المحترم، كاين واحد المجموعة ديال الوزراء بعض الوزراء والموظفون السامون يمكن لي نقول لك البعض اللي يالله كيمشيوا يتسلموا الحقيبة، أول حاجة كيبداو بها هي المكاتب، وكتمشي مبالغ باهضة يمكن لي نعطيكم على سبيل المثال مثلا، هاذ المندوب ديال المياه والغابات أشنو وقع؟

عندنا واحد المعلمة اللي هي المندوبية، فيها الرخام اللي عندو تقريبا 50 سنة ومن المآثر اللي خصنا نحافظو عليها، تبدل الرخام وتبدل

المكتب ودار سانسور (ascenseur) في الطبقة الأولى مليار ونصف، حرام هاذي من الأشياء السيد الوزير اللي خصنا نبهوكم، اللي يمكن لي نقول لكم بالنسبة لهذه المسائل، كاين اللي كيشوفها بسيطة ولكن كنشوفها كبيرة، بحيث مثلا إلى مشات عشرة ملايير غادي يمكن لنا نغرسو بها عشرين ألف هكتار، مشا مليار أو نصف، راه عند المندوبية واحد العمارة اللي كاريها ب300 مليون في العام، هذاك المليار ونصف كانت تصاوب عمارة وهاذ العمارة غادي يسكنوا فيها الموظفون، والدولة غادي تربح.

السيد الوزير، تنطلبو منكم راه عارفين النية ديالكم حسنة وهاذ الشيء ماكاينش اللي غادي يشك فيه أنكم تصدروا واحد الدورية بخصوص هذا المشكل للحد من الهذر، أي وزير اللي جاء أو أي مسؤول اللي جاء يبدل المكتب ديالو أو أي كان، زيد هاذي راه كتلقى في فرنسا مكتب صغير ولكن المعمل كبير. احنا عندنا المكاتب كبار والمعامل صغار.

كاين دورية السيد الوزير المحترم، كانت ديال صفطتها سلطة الوصاية، لن تقبل برمجة مقرات جماعية جديدة. هاذشي مزيان، إذن الجماعة اللي ما عندها مايديروا بذيك البناية ديال الجماعة هاذ الشيء مزيان، ولكن السيد الوزير خصكم تعطيوا هاذ الشيء قيمتو لأنه شحال من رئيس ديال الجماعة كيمشي يتكرفس على 2 مليون ديال السنتيم، وكاين وزراء ولكن كاين مندوبين خسروا الملايير، ولكن كلشي ساكت. وشكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا لكم، لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

**السيد وزير المالية والخوصصة:**

أولا، أشكر السادة المستشارين على تقييمهم بالنسبة لأعمال الحكومة حول حسن النوايا، طبعا ولكن أنا متأكد بأنه إذا كان حسن النوايا مزيان، المهم هو الإرادة. بغيت نقول بأنه هنا إرادة حكومية واضحة من أجل الزيادة وترسيخ الفعالية ديال العمل الحكومي ومعنى هذا أن كل المشاريع خص يكون عندها مردودية ومعنى هذا أنه التحكم بطبيعة الحال في المال العام أنا شخصيا والحكومة في كليتها ما عندنا أي عقدة احنا مع البرلمان منفتحين لكل نقاش وبالتالي إذا كانت بعض نقط الضعف أو بعض الإنزلاقات مزيان تدرس بكامل الوضوح معندنا أي عقدة يمكن نتابعها طبعا غايكون من المفيد أكثر داخل اللجن ومع السيدات والسادة الوزراء المختصين اللي عارفين بعض المواضيع اللي هما مهتمين بها أنهم ينفاتحوا عليهم على كل هذه المواضيع ولا أعتقد بأنه هناك مسؤول حكومي ما يبغيش يتحدث معكم حول كل الملفات وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا لكم السيد الوزير، السؤال الرابع موجه أيضا لكم حول العراقيل الجمركية التي تواجهها الهبات والمساعدات التي تأتي من الخارج، للمستشارين المحترمين السادة: محمد عدال، إدريس مرون، حميد كوسكوس، بوسلهام بيتة، حسن أوتغلياست، أحمد الجوهري.

الكلمة للأستاذ محمد عدال. فليتفضل.

**المستشار السيد محمد عدال:**

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، تستفيد الجمعيات المغربية وكذلك الجماعات المحلية من العديد من المساعدات والهبات على شكل سيارات إسعاف، حواسب، كراسي متحركة، المقدمة من طرف هيئات أجنبية، إلا أن الجهات المستفيدة بالمغرب تصطدم بعدة عراقيل تتمثل في التعقيدات المسطرية المتعلقة بالحصول على الرخص من طرف الجهات المعنية.

مثلا، بالنسبة لسيارات الإسعاف، ضرورة الحصول على ترخيص من طرف وزارة الصحة شرط ألا يتجاوز عمر السيارة 8 سنوات، إلى غيرها من التراخيص والشروط التي تكون في الكثير من الأحيان شروطا تعجيزية.

التعقيدات المسطرية، خاصة بمكاتب الجمارك بجل موانئ المملكة، مما يتسبب في تأخير جل الحاويات القادمة من الخارج مع ما يقتضيه ذلك من ذعائر ورسومات تأخير من طرف الجهات المستفيدة، عدم وجود مخاطب واحد وتعدد المخاطبين، وغياب مكاتب خاصة مهمتها حل مثل هذه المشاكل، التأخر والمماطلة في تسليم الهبات إلى الجهات المستفيدة.

السيد الوزير، إن العراقيل التي تواجهها هذه الهبات حين وصولها إلى ارض الوطن تجعل الجمعيات والجماعات المحلية تفكر أكثر من مرة

طلب المساعدة من جهات أجنبية بل وتضطر في كثير من الأحيان إلى ترك هذه الهبات لفائدة مديرية الجمارك خاصة بعد ارتفاع تكلفة الذعائر والغرامة مع التي تفوق في بعض المرات ثمن الهبة، لكل ذلك ندعو الحكومة إلى التفكير جديا في حل هذا المشكل عبر تبسيط وتسهيل المساطر الإدارية وفتح مكاتب بجل الموانئ المغربية لحل مثل هذه المشاكل.

لذا نسائلكم السيد الوزير: ما هي الإجراءات الاستعجالية التي تقوم بها الحكومة من أجل حل هذه المشكلة حتى تتمكن جمعياتنا المحلية من الاستفادة من هذه الهبات حتى تقوم بدورها على أكمل وجه بصفتهم فاعلين أساسيين في مجال التنمية؟.

ثانيا، ألا تفكر الحكومة بحذف غرامات التأخير أو تخفيضها في مثل هذه الحالات؟ شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا لكم، الكلمة الآن للسيد وزير المالية والخوصصة للإجابة على السؤال، فليتفضل.

**السيد وزير المالية والخوصصة:**

السيد الرئيس.

أنا أشكر السادة المستشارين اللي طرحوا هذا السؤال. يمكن أتفهم المسائلة نتاعهم وبغيت نقول لهم بأنه لا من الناحية القانونية ولا من الناحية كذلك القوانين التطبيقية، مكتجاهلش هاذ الإشكالية، وبالتالي كاين واحد الاهتمام، نوع من العناية والهدف هو تبسيط المساطر المتبعة من طرف، خاصة مصالح الجمارك. طبعا لابد أن نرجعو إلى الأرضية القانونية.

الأرضية القانونية هي واحد الفصل 164 من مدونة ديال الجمارك اللي كتكلم عن الإعفاء من الرسوم الجمركية والضرائب بالنسبة لهذه المواد اللي هي ممنوحة، أي هبات هي على أساس أنها تكون موجهة إلى بعض المؤسسات الخيرية وكذلك المنظمات غير الحكومية المعترف لها بصفة المنفعة العامة.

هذه نقطة أساسية، بطبيعة الحال كيجي المرسوم التطبيقي فيه كذلك فصلين 179 و190 اللي هو تيطبق مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة، وهاذ المرسوم تيقول بأن الإدارة مطالبة، بطبيعة الحال باش تعطى ليها الإعفاء على أساس واحد القرار تيصدرو مدير إدارة ديال الجمارك بعد موافقة الوزير أو الوزراء المسؤولين على المورد، وموافقة التعاون الوطني، إذا كان عليه أن يتدخل بالنسبة للبضائع والمنتوجات اللي هي جات في شكل هبات.

وكذلك أنه تيقول بأنه تعفى كذلك من الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب المستحقة عند الاستيراد، الهبات اللي موجهة للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية، وتم اقتناؤها من طرف هذه الهيئات عن طريق الهبات.

وفي هاذ الإطار هذا، الإدارة ديال الجمارك مشات لواحد المقاربة ديال اللاتمركز من أجل تبسيط المساطر، بحيث أنها خولت الصلاحية ديال منح الإعفاء إلى مسؤول في مكتب الاستيراد وقع الاستغناء عن شهادة الهبة التي يسلمها المانح.

وهنا بغيت نقول كذلك بأنه هاذ العملية الآن يمكن يعلن عليها هو الجهة المستفيدة من الهبة وليس بالضرورة الجهة المانحة، وبصفة عملية بعد اكتساب التصريح الجمركي وإرفاقه بالوثائق المطلوبة حسب الحالة، إما مطبوع وإما موافقة الوزارة المكلفة أو إدارة التعاون الوطني، يسمح في حينه بإدخال البضاعة موضع الهبات مع إعفائها من الرسوم ومن كذلك المكوس الجمركية المستحقة. شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير، الكلمة للأستاذ عدال.

**المستشار السيد محمد عدال:**

شكرا السيد الوزير على التعقيب، إلا أنه أحيطكم علما أن موضوع هذه الهبات والمساعدات الخارجية، لاتهم فقط القطاع الذي تشرفون عليه، بل يهم كل القطاعات الحكومية.

وأسجل من هذا المنبر أن المجلس البلدي الذي أترأسه، وهي بلدية مريرت، وهذا مثل أستشهد به أننا توصلنا كبلدية بعدة هبات متمثلة، أعطيك مثال السيد الوزير: سيارات الإسعاف، التي يدلي بها السيد وزير الصحة أنه إذا فات عمرها 8 سنوات غير صالحة بالمغرب.

فأقول أنه هناك شيء آخر، أرجو منكم السيد الوزير أن تفكروا ومن خلالكم أعضاء الحكومة في هذه الإشكالية التي تعوق المجهودات التي نبذلها كمنتخبين في سبيل استغلال هذه الإعانات لدعم التنمية المحلية بأقاليمنا، علما أن العديد من الجماعات المحلية خاصة القروية منها تعيش فقط على حصة من الضريبة على القيمة المضافة، ولا

تتوفر على مداخيل خاصة بها. أما الجمعيات المدنية فحدث ولا حرج. وشكرا السيد الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا لكم، ننتقل إلى السؤال الخامس والأخير الموجه أيضا إلى السيد وزير المالية والخوصصة، حول ملف التقاعد بمجموعة المكتب الشريف للفوسفاط، للمستشارين المحترمين السادة: خليد لهوير العلمي، أحمد أخميس، محمد بورمان، محمد العشاب، عبد المالك أفرياط، محمد لشكر، مصطفى الشطاطبي، عبد الرحيم بالرماح، عبد الكريم عصمان، فليتفضل أحد السادة المستشارين. الأستاذ خليد لهوير العلمي.

**المستشار السيد خليد لهوير العلمي:**

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدان الوزيران،

السادة المستشارين،

اليوم نتناول إشكالية، إشكالية التقاعد أكيد مطروحة حاضرا ومستقبلا بالنسبة لبلادنا، وأكيد هناك مفاوضة بين الحكومة والفرقاء الاجتماعيين ولجنة وطنية لمتابعة هذا الملف.

لكن بالنسبة للمعالجة ديال ملف ديال التقاعد لبعض الصناديق الداخلية، الحكومة قامت بمجهود، تم تحويل العديد من الصناديق الداخلية لبعض المؤسسات. بالنسبة لمجموعة المكتب الشريف للفوسفاط، في صيف 95 كانت هناك مفاوضات ما بين الكنفدرالية الديمقراطية للشغل والنقابات المتواجدة في القطاع والإدارة العامة، وبعد أربعة أشهر من المفاوضات، تم التوقيع على بروتوكول بموجبه يتم إخراج أو تحويل هذا الصندوق إلى الصندوق الجماعي لمنح رواتب التقاعد، مع الحفاظ، وهذا هو الأساس، على جميع المكتسبات التي ينص عليها النظام الداخلي، والتزام أيضا الإدارة العامة لمجموعة المكتب الشريف للفوسفاط، بإطلاع الفرقاء الاجتماعيين بالاتفاقية التي ستوقع بين الإدارة العامة وصندوق الإيداع والتدبير.

وأذكر أيضا بأن السيد الوزير الأول خلال تقديمه للحصيلة الاجتماعية في يوليوز 2006، يعني ما يناهز سنة، تكلم على تحويل هذه الصناديق الداخلية ديال مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط والمكتب الوطني للكهرباء، وتكلم على خلال الأسابيع القليلة القادمة.

نحن أيضا كنا ننتظر أن تتم هذه العملية في سنة 2006. الآن بعد مرور يعني مادازت سنة وأكثر، هناك أسئلة مقلقة لدى الشغيلة الفوسفاطية ولدى المتقاعدين، وبالتالي تطرح العديد من القضايا، سأحاول التركيز عليها، علما أن حتى من خلال التقرير اللي قدمنا السيد الوزير خلال مناقشة القانون المالي، تم التأكيد أن هذه العملية ستقدر ب30 مليار درهم، والسيد الوزير الأول تكلم على ما يفوق 42 مليار درهم ما بين المؤسستين.

الأسئلة هي: واش كانت هناك مراقبة مالية لهذا الصندوق علما أنه كان يسير بشكل أحادي من طرف الإدارة العامة ولم تكن هناك تمثيلية للشغيلة الفوسفاطية؟

السؤال الثاني، ما هي حقيقة أو الرقم الحقيقي لهذه التكلفة اللي سيتم بموجبها تحويل هاذ الصندوق إلى la CDG، علما أيضا انه كان النظام القديم، كان النظام برسملة 10% ؟

وهناك بعض الأخباركتكلم أنه المؤونات أو التمويل الذاتي غير كافي حتى من خلال بعض الأرقام التي منحتونا فيها في القانون المالي بأنه كاينة 18 مليار درهم اللي الآن موجودة عند المكتب الشريف للفوسفاط. وبالتالي سيتم الاعتماد على قرض أو شيء من هذا القبيل. السؤال المطروح: ما هي قيمة هذا القرض؟ وأيضا فين مشات 30 مليار درهم؟ علما أنه كانت مساهمات من طرف الشغيلة طيلة هذه السنوات، وبالتالي واش القرض من مؤسسة وطنية أو أجنبية؟ نسبة القرض؟ ونسبة الفائدة أيضا؟

وهناك سؤال، وهذا نبغي من السيد وزير المالية المحترم أن يوضح للرأي العام، وخاصة الشغيلة الفوسفاطية، هناك أخبار تتقول بأن وزارة المالية تتحفظ على عملية تحويل هذا الصندوق، علما كما قلت أن هناك التزام، هناك توقيع بروتوكول ما بين الإدارة والنقابات، وهناك التزام ديال السيد الوزير الأول، بمعنى السؤال مطروح وبغينا توضيح، واش العملية ستتم في هذا الشهر المقبل أو في شهر يوليوز وأن العملية ستتم طبقا للبروتوكول الموقع؟

شكرا السيد الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا لكم، الكلمة الآن للسيد وزير المالية والخوصصة للإجابة على السؤال.

**السيد وزير المالية والخوصصة:**

السيد الرئيس، أولا أشكر السادة المستشارين الذين طرحوا هذا السؤال اللي في محله وفي وقتو، ويتعلق الأمر بملف كبير والمعلومات اللي أعطتيو هي معلومات صحيحة، معنى هذا أنكم متبعين هذا الملف، وهذا شيء طبيعي، هي المعلومات اللي في كثير من الأحيان الحكومة قالتها.

وكما قلتم، الحكومة أولا في السنوات الأخيرة حلات المشاكل ديال إخراج أنظمة التقاعد الداخلية من الحسابات الداخلية ديال العدد من المؤسسات العمومية اللي وقع استخراجها. وكما تفضلتم، السيد الوزير الأول وعبد ربه أعلنا بأنه عندنا جوج مؤسسات بقاو، طبعا كبار ملف كبير: المكتب الشريف للفوسفاط والمكتب الوطني للكهرباء.

وهذه العملية ديال حل مشكل ديال صندوق التقاعد غادي تكون إن شاء الله في 2007، بل في الشهور القادمة، طبعا هذه ليست بعملية سهلة.

ما فيها باس نعطي بعض الأرقام، ونشكركم لأنه هاذ الصندوق الداخلي تأسس في أواخر الأربعينات، ومنذ ذلك الوقت وهو مسير بشكل داخلي أي غير مسير بالضوابط الضرورية ديال الصناديق ديال التقاعد يعني امتداد للأجور، والآن في نهاية السنة الفارطة الناس اللي يستفيدون من هذا الصندوق 14348 وعدد المتقاعدين الناس اسمحوا لي الناس المسجلين فيه حاليا وتيعملوا 14348 وعدد المتقاعدين تقريبا 30 ألف بالضبط 29 ألف481، والغلاف المالي ديال المعاشات سنويا مليارين. هاذ النظام الداخلي أولا تيساهموا فيه المستخدمون ب8.5%، ولكن تيساهم فيه المشغل ب18.72 لابد أن نأخذ بعين الاعتبار كذلك هذا العنصر، معنى هذا أن المشغل أي أن المكتب يساهم بشكل أوفر من المستخدمين.

وفي 2001 بدأ الإصلاح الأول، هذا الإصلاح هو أنه المكتب الشريف للفوسفاط بدأ يتخلى عن النظام القديم وبدأ تيحول خاصة بالنسبة للمستخدمين الجدد باش يرتبطوا بالنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، وكذلك أعطاو الإمكانية باش يمكن يدخلوا ينخرطوا في النظام التكميلي.

كذلك وقع تمديد فترة المساهمة، لأن الإحالة على التقاعد كانت ما بين 55 عام إلى 60 عام ولات ما بين 55 و60 سنة، عوض كانت ما بين 50 و55 سنة، ووقع كذلك الرفع من مساهمة المنخرطين.

الآن بالفعل من 2005 تصاوبت دراسة اكتوارية أولا في 2003 ووقع اتفاق ما بين المكتب الشريف للفوسفاط وكذلك صندوق الإيداع والتدبير ودرنا دراسة أولية، وانتهت هذه الدراسة بحثنا على واحد المكتب في مارس 2007 اللي قام بدراسة حول التركيبة المالية والقانونية لهذه العملية وانهى عمله. والآن سندخل في الأسابيع القادمة إن شاء الله، بالرغم لا ننسى بأنه المكتب الشريف للفوسفاط لاعتبارات تاريخية عندو واحد الضعف في البنية المالية، وخاصة ضعف في الأموال الذاتية نتاعو في الأصل، ولكن بالرغم من هذا غادي نجبرو حلول، هاذ الحلول فيها بالأساس أنه الحمد لله نظرا للأوضاع التجارية في الثلاث سنوات الأخيرة، عندو بعض المخزونات، بعض الاحتياطات غيستعملها.

كذلك من المؤكد يمكن يفتح رأس مال بعض مؤسسات نتاعو، وبطبيعة الحال بحال اللي داروا المؤسسات الأخرى غيطلب قروض بالأساس داخلية.

بغيت نأكد كذلك، أنا أستغرب من الخبر اللي قلتيو بأن هناك عرقلة من وزارة المالية، بالعكس وزارة المالية هي التي تريد أن تعجل بهذا الملف على أساسين: من جهة لأنه الأمر يتعلق بعجز ديال 32 مليار، ماشي رقم سهل بسيط 32 أو ربما حتى ل33 مليار حتى الرقم باقي ما وصلنالوش، كنا واحد الوقت كنقول 30 ولكن مع الدراسة بدات تتضح الأشياء.

فإذن خصنا نبحثو هاذ العملية تنجح وغادي تنجح إن شاء الله، لأن عرفنا الآن الطريق. ثانيا على أساس تمنيع وضعية المؤسسة، لأن المؤسسة عندها واحد إستراتيجية صناعية واحد إستراتيجية تجارية التي يجب بطبيعة الحال أن تتابعها، وخاصة أنه في السنوات الأخيرة استطاعت أن تحسن موقعها في السوق الدولي على حساب منافسيها.

فإذن في نفس الوقت يجب أن تقوى هذه الإستراتيجية الصناعية والتجارية، وفي نفس الوقت إنجاح عملية استخراج نظام التقاعد. شكرا سيدي الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا لكم الأستاذ العلمي.

**المستشار السيد خليد الهوير العلمي:**

شكرا السيد الوزير، علما أنه العديد من الأسئلة التي طرحت ماكانش عليها جواب واضح، بل كانت محاولة للجواب على الأسئلة، بحيث أنه فوقاش غدي يتم إخراج هذا الصندوق؟ في الأشهر المقبلة، نفس التصريح الذي أكد به السيد الوزير الأول هنا في يوليوز، قال الشهور المقبلة، يعني ماكاينش ضبط. أنا قلت كاين أخبار تتكلم على يوليوز، معنى واش كاين بالفعل غدي يتم إخراج هذا الصندوق في شهر يوليوز؟

ما قلتش عرقلة، قلت وزارة المالية حسب الأخبار، المعطيات اللي مؤكدة داخل الإدارة العامة للمكتب الشريف للفوسفاط وداخل CDG، وزارة المالية تتحفظ على البروتوكول الموقع، معنى البروتوكول الذي وقعناه يتضمن مكتسبات للشغيلة. تكلمتو على البنية المالية، أنا أكيد غادي نرجع لهاذ سؤال راه مطروح في الأسابيع المقبلة باش نتكلم عن مالية المكتب الشريف للفوسفاط وعلى إشكالية فتح رأس المال، ولكن بالنسبة لنا بغينا تكون واضحة الأشياء، لأنه هذا مكتسب، وأنتم تكلمتم على مساهمة المشغل بقيمة معينة، لكن لا تنسوا بأنه مرتبط بحجم المؤسسة، ومرتبط كما أكدتم وتفضلتم بمستوى الإنتاج والصادرات وتحسن رقم المعاملات وغيرها، وأيضا ظروف العمل الصعبة في المناجم، وهاذ الشي كتعرفوه.

احنا نؤكد بأنه لن نسمح لأي جهة كانت أن تمس بمكتسبات الشغيلة الفوسفاطية، خاصة هناك تعاقد معنى نتيجة المفاوضات وهو التزام يلزم الطرفين، ويلزم أيضا الحكومة.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا لكم. السيد الوزير لكم الكلمة.

**السيد وزير المالية والخوصصة:**

أنا غير بغيت أن أؤكد ما قلت، وزارة المالية اللي هي تلعب دور بطبيعة الحال، في إطار النقاش ما بين صندوق الإيداع والتدبير من جهة والمكتب الشريف للفوسفاط همها هو بطبيعة الحال إنجاح هاذ العملية، وبالأساس لصالح من؟ لصالح العاملين بالأساس والمتقاعدين والمتقاعدين ديال غدا، شكون هما المتقاعدين ديال غدا هم العاملين اليوم، ومن المؤكد أنتم كنقابيين تدافعون عليهم، إذن عمليا نحن متفقين، هذا هو همنا.

وفي نفس الوقت تمنيع هذه المؤسسة لأن هذه المؤسسة مصدر أساسي يجب حمايته وتقويته لأنه تقوية وترسيخ موقع هذا المكتب هو جزء كبير جدا في التوازن الاقتصادي ديال بلادنا وهذا هو همنا. ومن المؤكد انه في الأسابيع القادمة غدي نتقدم وغتعطى كل المعلومات لما تنتهي كل الدراسات بطبيعة الحال ويقع الاتفاق ما بين صندوق الإيداع والتدبير والمكتب الشريف للفوسفاط شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا لكم، وشكرا على المساهمة القيمة في هذه الجلسة.

ننتقل إلى السؤال الموالي موجه إلى السيد وزير الصناعة والتجارة وتأهيل الاقتصاد، حول تأهيل وتطوير الصناعة التحويلية ببلادنا، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس مرون، محمد كوسكوس، محمد عدال، بوسلهام بيتة، عبد الحميد السعداوي، عبد القادر أقوضاض، عمر مكدر، إبراهيم أبو زيد، المهدي زركو، الهاشمي السموني، الشكاف سيداتي، مصطفى الرداد، حسن القيشوحي، حسن أوتغلياست، لحسن أمزوغ. الكلمة للأستاذ السعداوي.

**المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

اعتبارا للدور البارز الذي يلعبه القطاع الصناعي في دينامية الاستثمار وخلق فرص للشغل وتنمية الصادرات، كان من الضروري بناء قواعد متينة لصناعة تنافسية في إطار محيط اقتصادي يتسم بالعولمة وحدة المنافسة.

وكما لا يخفى على الجميع أن بلادنا ولله الحمد تتوفر على إمكانيات واعدة فيما يخص إنتاج المواد الغذائية والسمكية والنسيجية، مما يؤهلها لأن تكون رائدة في مجال الصناعات التحويلية، إلا أن توفر هذه الإمكانيات لا يوازيه في نظرنا ما تعرفه الصناعات التحويلية من مشاكل تقف حجرة عثرة أمام تطورها، وغياب سياسة واضحة المعالم في هذا المجال. لذلك نتوجه إليكم، السيد الوزير، بالأسئلة التالية:

أولا: ما هي الإجراءات التي قامت بها وزارتكم من أجل تطبيق التوصيات التي تم التوصل إليها من خلال الدراسات التي تم القيام بها من طرف مؤسسة دولية للدراسات سابقا، فيما يتعلق بتطوير الصناعات التحويلية؟

ثانيا: إلى أي حد نجحت أو فشلت بلادنا في مواجهة تنافسية الدول الأسيوية في ميدان النسيج؟ وشكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا لكم. الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال تفضلوا.

**السيد صلاح الدين مزوار، وزير الصناعة والتجارة وتأهيل الإقتصاد:**

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أود في البداية أن أشكر السادة المستشارين على وضعهم هذا السؤال حول الصناعات التحويلية ببلادنا والمعيقات التي تعاني منها.

أولا، أستغرب لطرحكم السؤال المتعلق بغياب رؤية واضحة وإستراتيجية واضحة في المجال الصناعي. أعتقد وبأنه لأول مرة في بلادنا الحمد لله، المغرب يتوفر على رؤية وإستراتيجية صناعية واضحة، وأكثر من رؤية، هناك تجسيد للرؤية والإستراتيجية الصناعية الجديدة، إستراتيجية ترتكز على تقوية الصناعات التحويلية التي ذكرتم، وكذلك توسيع القاعدة الصناعية، بإبراز قطاعات جديدة مرتبطة بالقطاعات الأكثر قيمة مضافة، وكذلك توجيه الصناعات التحويلية نحو القيمة المضافة.

أعتبر بأنه أحسن نقاش أو إجابة، هو الإجابة انطلاقا من أرقام. الأرقام ماذا تدلي؟ تدلي بأنه الصادرات المغربية ارتفعت بأكثر من 11% في السنة الماضية، القطاعات الصناعية ساهمت بشكل أساسي في هذه الصادرات.

النقطة الثانية، أنه الاستثمارات داخل القطاع الصناعي في 2006 فاقت 18 مليار درهم في القطاع الصناعي.

ثالثا، ناخذو قطاع بقطاع. قطاع النسيج والألبسة ولأول مرة في تاريخه فاق رقم المعاملات أو الصادرات 30 مليار درهم، بارتفاع نسبة ديال 15%، نفس الوتيرة يسجلها هذا القطاع هاذ السنة، بمعنى أن هذا القطاع استطاع باش يمر إلى المستوى اللي كنا كنتوخاوه.

قطاع أجزاء السيارات، الصادرات ارتفعت ب26% كذلك الاستثمارات فاقت 26% زيادة في 2006، كذلك الاستهلاك المحلي ارتفع ب30% بالنسبة للسيارات الجديدة وصلنا إلى 100 ألف سيارة جديدة بالمغرب، وكذلك يرتقب في 2012 أنه نوصلوا إلى 200 ألف سيارة جديدة، معنى أنه القطاع يعيش انتعاشة كذلك مهمة.

ناخذو قطاع أجزاء الطائرات، مرينا من ثلاث مقاولات إلى 50 مقاولة تشغل 5 آلاف شخص، وكذلك القطاع اللي بدا ينتج 3 مليار درهم على مستوى الصادرات، مليار ونصف درهم ديال الاستثمارات في هذا القطاع.

إذن كل القطاعات تعيش انتعاشة، أنا متفق معك أنه هناك قطاع يعيش إشكاليات وهو قطاع المواد الغذائية، إشكالية قطاع المواد الغذائية مرتبطة بنقطتين أساسيتين:

-غياب الارتباط ما بين الفلاحة وتحويل المواد الفلاحية، هذه النقطة بالفعل نشتغل مع وزارة الفلاحة لحلها، وكذلك نشتغل في إطار رؤية وطنية على خلق أقطاب مندمجة مختصة بالمواد الغذائية، لأنه إلى مادرناش هاذ العملية للإستفادة من الطاقات اللي تتوفر عليها بلادنا على المستوى الفلاحي وتحويلها إلى مواد مصدرة ومواد ذات قيمة مضافة ميمكناش نوصلو لها؛

-النقطة الثانية، هو أنه في غياب هذا الانسجام ما بين الفلاحة والصناعة التحويلية على المستوى الفلاحي، وكذلك نظرا لأنه مازلنا فالمنظور أنه نحافظ على الفلاحة ونحافظ كذلك على الإنتاج الفلاحي، مستوى الضغط الضريبي أو مستوى الضغط الجمركي على المواد اللي يمكن تسمح للمقاولات باش تشتغل وباش تتطور وباش تطور صادرات ديالها حابسينها.

إذن هذه إشكالية على مستوى القطاع الغذائي اللي مازال كنشتغلو باش نحلوها، علما بأن هناك مجموعة من المقاولات وكلها مقاولات ذات امتياز من الناحية التكنولوجية ومن ناحية كذلك القدرة المالية، التي اللي ما كتجعلها في وضعية أنه في حاجة إلى إعادة التأهيل.

إذن نحن أمام إشكالية نسعى إلى حلها ارتباطا مع القطاع الفلاحي ببلادنا، وهذه هو النقطة اللي كنتفق معك فيها أنه على مستوى القطاع الفلاحي وعلى مستوى قطاع الصيد البحري، غياب الارتباط ما بين التحويل وكذلك الإنتاج يخلق مشكل نسعى إلى حله وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا لكم، هل هناك تعقيب؟ الكلمة لكم الأستاذ مرون.

**المستشار السيد إدريس مرون:**

غير هاذ الإستراتيجية التي تكلم عليها السيد الوزير ماعرفتش شحال ديال المغاربة كيعرفوها؟ مزيان تكون إستراتيجية، ولكن إلى ماكانش التواصل تتبقى الإستراتيجية فقط عند الناس اللي هم أقرب للمنبع.

النقطة الثانية، تكلمتم على غياب الانسجام ما بين الفلاحة وما بين الصناعة، شكون اللي مسؤول عليه؟

كذلك مع التخفيضات فيما يتعلق بالتعهد هاذو ثلاث نقط أساسية فإلى ماسهراتش عليهم الحكومة في إطار تضامنها، من سيسهر عليهم؟ شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

السيد الوزير لكم الرد على التعقيب.

**السيد وزير الصناعة والتجارة وتأهيل الإقتصاد:**

بالنسبة للإستراتيجية الصناعية، أعتقد بأنه كان هناك ما يكفي من التواصل. اللي أساسي بالنسبة إلي هو تفعيل الإستراتيجية. وهاذاك هو الاتجاه الذي اشتغلنا عليه، وأعطي أن هناك دينامية جديدة للاستثمار، ثقة للمستثمرين في الرؤية التي حددها المغرب بالنسبة لتطوير القطاعات الصناعية، قطاع الخدمات عن بعد، كنعرفو الدينامية كذلك اللي تعطاتو.

الامتيازات كذلك التي أعطيناها باش يمكن لينا نعطيو دفعة جديدة. هناك كذلك في هذه الأرقام اللي كنتكلم عليها راه ماجاتش غير هكاك، لأنه كاين رؤية وكاين أهداف وكاين إمكانيات محددة وضعت لكل قطاع لكي يمكن أن نبرز حقا الإمكانيات والطاقات اللي تكلمتو عليها في السؤال ديالكم، لأنه الطاقات راه هي موجودة ودائما كانت موجودة، لكن كيفاش كتحول هاذ الطاقات باش تعطيك النتيجة التي تريد؟ هذاك هو العمل اللي شخصيا أعمل فيه وهذا هو الاتجاه اللي غادين فيه.

بالنسبة للشق الثاني من الملاحظة ديالكم، حقا أنه الإشكالية الفلاحية يجب وتعمل الحكومة في هذا الاتجاه لأنه ليست إشكالية سهلة، وهاذ الشي كتعرفوه وماشي لكن الأساسي أنه على مستوى الجهات نحاولو نخلقو ذاك الارتباط العضوي ما بين المنتوج الفلاحي وتحويل ديال المنتوج الفلاحي على مستوى الأقطاب الجهوية. هذا هو العمل الذي كنقومو به مع وزارة الفلاحة لتطوير هذه الإستراتيجية، بدل ما نبقاو كنتكلمو على استراتيجيات عمومية بدون توجيه هذا العمل.

بالنسبة للأسماك أو تحويل المواد البحرية، نفس الشيء في الداخلة غادي يكون قطب تحويلي، في أكادير غادي يكون قطب تحويلي، وهاذ الشي كنشتغلو فيه مع وزارة الفلاحة ووزارة الصيد البحري.

إذن هناك تضامن حكومي، لكن كنجعلو وكنبنيو الأسس اللي غادي تصبح لهاذ القطاعات باش تكون قطاعات حيوية ذو قدرة تنافسية على المستوى العالمي، واللي غادي تمشي في اتجاه ديال الاختيار المنتوج في اتجاه أسواق معينة، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا لكم.

باسمكم أشكر السيد الوزير على المساهمة، والسؤالين المتبقيين سيؤجلان طبقا لرغبة أصحابهما إلى جلسة لاحقة.

وأعلن عن اختتام هذه الجلسة وفي نفس الوقت، أفتتح الجلسة المتعلقة بالتشريع.